ولم يخبره على تركيبه هو فيه يستحق التنوين على ما قيل والرحيم فعيل للمبالغة
كعليم او صفة مشبهة كرحيم كالتوجيه المذكور في الرحمن فالتفات
الى ذلك فان الرحمة على ما في الصحاح هو الرقة والتعطف فيحتاج الى تأويل الرحمة
الا يستند بما يفيد معناه الرقة لاحد لا الرقة مطلقا على انه قال في القاموس الرحم
والرحمة والمرحمة بضمهن والحمد لله معناه على ما ذكره الفاضل اللبار
قدس سره ان كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ثابت له
تعالى والتعميم الاول ماخوذ من اللام وكذا الاخيران فان اختلاف
الاوقات والفاعلين يستلزم اختلاف الحمد فان الصادر من شخص في وقت
غير الصادر من شخص آخر ومنه في وقت آخر والتعميم الاوقات من
اسمية الجملة الدالة على الدوام والتعميم الحامدين من ترك ذكر الفاعل
فان تخصيص البعض بغير مرجح بلا مرجح فيحمل في المقام الخطابي على الاشتراك
والوجدان حمل على المعنى العرفي فوجه الاختصاص انه المنعم الحقيقي ومن
عداه كالواسطة في ذلك لان النعم ووجودها والقدرة على ايصالها
والداعية الباعثة عليه والتمكن من الانتفاع بها والقوى التي بها
يحصل الانتفاع الى غير ذلك من جملته لا يقدر عليها احد غيره قال الله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وكذا ان حمل على المعنى اللغوي اذ ما من
كمال لاحد فضيلة كانت او فاضلة الا وهو مولاه فان قيل كيف
يصح قوله على نعمائه مع ان الحمد قد يكون على صفاته الذاتية قلت ان الاخبار

قوله فان قيل منشأ السؤال ان من يخصص
الحمد بالنعم لما كان يكون معنى الكلام كل
الحمد ثابت له تعالى فيكون الحمد الذي
يتوجه الى ليست بنعم وحمد لا يخصص
الحمد بالنعم ١٢

بان جميع المحامد ثابت له تعالى حمد مخصوص فيجوز ان يكون قوله
تعالى عند البداءة الاخبار فان القصور في الجعل قد يكون قيود الضمير
وقد يكون قيود الخطاب بما ذكر الشيخ ابن الحاجب في ايضاح
المفصل مثال المضمون قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار
سرا وعلانية ومثال الخطاب بما قولك ان اكرمتني اكرمتك امس
والمعنى المضمون مبني على جملة كقولهم اظلم اجرامهم فشبهت الاجرام وهي غير ظالمة
بالجملة مبالغة في الانقاد والمعنى بالخطاب كما ان يكون القول
بها هو المشروط لا مضمونها ثم المراد بالحمد على النعماء الحمد على الانعام بالنعم
الصرفة عليه يجب ان يكون من مقال الحمد وعلى ما ذكر العلامة التفتازاني
في شرح الكشاف يعتبر قدر الموصوف في قولهم هو الثناء على الحسن
والفعال والجملة الحمد لله على الاوصاف الممكن ان يكتسب من الجميل على انها ارادة
النعماء بفتح النون والمد والنسيم اسما جمع للنعمة وليا جمعين قال
فلان رفيع لبيا من منبتة الجمع ومن قال انها جمعان فلعله اراد الجمعية
المعنوية والنعمى بالضم والقصر اسم جنس يقع على القليل والكثير بالنظر
اى لكل نوع من انواع خلقه قال الله عز وجل حكاية عن كليمه موسى
السلام ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى
فقوله خلقه اما مفعول ثان لاعطى او مفعول له قوله فعلى الاول المعنى
اعطى كل شيء من الانواع صورته وشكله الذي يطابق كمال الممكن له بالقوة المنوطة

کما اعطی العین الهیئة التی تطابق الابصار والاذن الشکل الذی یوافق الاستماع وهکذا الحال فی سائر الاعضاء وعلی الجملة اعطی کل شیء یحتاجون الیه وترتقبون به ثم عرفهم کیف یرتقی بما اعطی ویتوصل به الی بقائه وکماله اختیارا او طبعا وقال السید قدس سره فی تفسیر هذه الکلمة فی شرح المفتاح فارسیته من شرح الکشاف لمولانا قطب الدین رازی یعنی راه نمود او کیفیة استعمال الآلات وملاک آن تقول فی معنی قوله الشاملة ای الشاملة بشواشر حتی ان ما من جزء من اجزاء جوهر فینا الا وله علیه نعمة بل هو نعمة اینة نعمة فیکون فیه رمز الی مضمون البیت الذی کتبه السید قدس سره فی منحیات حاشیة شرح المطالع بر شکر چون کنم کہ ہمہ نعمت تو ام ہیت نعمت چگونہ شکر کند بر زبان شکور فراز کرفتن چیزہا و ہمہ سید ان من باب علم یعلم علی الاتم الاشمل رة وجاء کثیر منصرا ایضا کذا فی شرح صحیح مسلم وآلائه جمع آلی بکسر الهمزة وفتحها وهو والنعمة مترادفان ولا حاجة الی تخصیص احدهما بالظاهر والآخر بالباطن فان وصف احدهما بالشمول والآخر بالکمال یدفع وهمة التکرار مع حصول التفنن فی الکلام وانما خص النعمة بالباطن والآلی بالظاهر فی قول صاحب المطالع اللهم انا نحمدک ونشکرک والحمد من الآلاء والشکر من نعمائک لانه لما عد الحمد من الآلاء لا شک ان مورده اعنی اللسان نعمة ظاهرة وعد الشکر من

وتحصیل کمالات

بیت
قولہ لا حاجة الخ جواب سوال مقدر تقریرہ انہ یلزم من الترادف التکرار وہو محتاج الی دفعہ الی ان یراد احدہما النعماء الظاہرۃ دون الاخر النعماء الباطنۃ ۱۲

النعماء وكان اشرف موارده اعني القلب نعمة باطنة بالغير
ولا بالنعم الظاهرة والنعماء بالباطنة رعاية المقابلة ولا وجه لما
ما نحن فيه الا ادعى مناسبة الشمول مع الظاهر والكمال مع
الباطن فيخص الآلاء بالباطنة والنعماء بالظاهرة على عكس ما في المطالع
الكاملة المراد بها الفضائل التي خص الله تعالى بها نوع الانسان
فيكون رمزا الى تفضيل البشر على غيره من المخلوقات قال الله تعالى
لقد كرمنا بني آدم وذلك ان تريد بالشاملة الشاملة لنوع الانسان
وبالكاملة ما خص بها كل فرد فيكون اشارة الى التفاصيل الآتية
من افراد الانسان قال الشاعر شعر ولم ار امثال الرجال تفاوتوا
الى المجد حتى عد الف بواحد ولا يبعد ان يقال اراد بالشاملة
نعم الدنيا العامة للمؤمنين والكافرين وبالكاملة النعم الاخروية المختصة
بالمؤمنين فان نعم الدنيا جليلة وحقيرة ونعم الآخرة كلها جسام فيكون
في الفقرتين اشارة الى الرحمانية والرحيمية ويحتمل ان يراد بالشاملة الكمالات
الاولى لكل نوع وبالكاملة الكمالات الثوانى له وتحقيق ذلك في
الكتب الحكمية وذلك ان تقول وصف النعماء بالشمول باعتبار المجموع
لا باعتبار كل واحد وما من موجود الا وعليه نعمة منه تعالى لا اقل من
الوجود ووصفها بالكمال باعتبار ان كلا منها على تقدير استعداد المنعم
عليه والصلوة على سيد الانبياء سيد القوم نبينا وسيدنا

القوم فادهم الذي يحتمل اذا هم فعلي الاول فيه اشارة الى سلالة
حري ان نبينا افضل الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين وعلى الثاني
فيه تلميح الى الاخبار الدالة على شفاعته عليه السلام لامته السالفة بالحالة
الى هذه الفقرة تلميح الى قوله عليه الصلوة والسلام انا سيد ولد آدم
ولا فخر لي بناء على ما قيل ان ولد آدم صار في العرف بمعنى
نوع الانسان محمد عطف بيان لانعت لان العلم لا نعت
وانما سمي عليه الصلوة والسلام وعلى آله بهذا الاسم الشريف وبالاسم
احمد لانه نور محامده قبل البعث وبعده ان الرسالة ثابت اذ ثابت
والحمد حمد لما اشتق منه اسمه وبهما اسمان من اسمائه لم يسم بهما احد قبله
المصطفى اعلم انه يجوز قصر المدود للضرورة لا مد المقصور الا نادرا
فلو قصر قوله الانبيا والازواج المصطفى كما صرف سلاسلا والرواج
اغلالا وحذف يا الدياجر جمع ديجور والازواج الهواجر في سلاجه
التلويح وانيل سجالا موافقة قلي وقال الله تعالى والفجر ثم قال الليل
وظائره كثيرة ثم بعيد فان الضرورة وانكانت في الشعر للشعر
ربما يجر على لغة الشعر اذ الشاعر قد يقع في النثر فيما تمرن لسانه في
في الشعر ومن ههنا قال من قال في توجيهه سلاسلا وغلالا انه ورد
على لغة الشعر وفي الرضي او اخر الآي كالقوافي تعتبر توافقها وتناسبها
وكذا كل كلام سجع وعلى آله في الصراح اهل وعيال والبشر ان هو اسم جنس
الجمع بعضها وانث لتانيث كالابل والتحتيل التنم فحالة محال جمع

ومنصت وتصنتوا ولعل الاول من قبيل الثاني حيث ذكر وصف ربه
قوله المجتبى والمصطفى مترادفان بمعنى المختار وجمع الالفاظ المترادفة
في الخطب غير عزيز على ما صرح به السيد السند قدس سره في الحاشية المشهورة
وتخصيص احدهما بما عند الحق تعالى والآخر بما عند الخلق تكثير من غير
قاصر والتقصير في مقام المدح بلا قاصر وتوهم المساواة بعيد فان
للاصطفاء مراتب شتى وشتان ما بينهما اعلم ان العوامل جمع عامل
ويجوز في فاعل اذا كان وصفا لما لا يعقل ان يجمع على فواعل
قياسا مطردا على ما في شرح المفصل لقول الخليل في جمع دارس
من الدرس وهو الضرب بالرجل وذلك لان الجمع فيما لا يعقل من
الذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل وذكر في شرح التقانية عن بعض
النحاة جواز جمع الفاعل الوصفي مطلقا على فواعل قبل انما جمع
على فواعل ان بعد جعله اسما لما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص
وفاعل الاسم يجوز جمعه على فواعل كالكاهل على كواهل وما قيل انه جمع
عامله باعتبار ان موصوفه الكاهة او الامور فيرد على الاول انه يخرج
العوامل المعنوية فانها ليست بكلمات الا ان يقدر الموصوف الا ان او
يغير العوامل المعنوية كلمة حكمية وعلى الثاني انه يلزم ان يكون احاد
العوامل جملة من العوامل ولا يناسب قول المصنف فيما بعد لمحة
عمل في النحو اي المعتبر في النحو المذكور في كتبهم وفيه اشارة الى ان

والبلق نقل كما نقله الجوهري وذلك يعني زيادة ونقصان في الخطوط دون الخلق
بارادة ذلك لما ذكر البلق بالتحريك سواد وبياض او توسط للبهق بالسكون
والبهق بالفتح بياض يظهر من الجلد بخلاف لونه ليس من الجنس بل هو
عبارة عن فقد الخطوط عما من شأنه ان يكون الخطوط بعض مستطيل
والضمير في توجيه تذكير الضمير يرجع الى الفعل المفهوم من الفعلين او ان
لام الجنسية البلق معنى الجهة كقوله لان الحق تأليف ما به قوام الحق
الا بسعد الاجزاء فتأمل او لك ان تقول ان اعيان الحق تأليف وضمير
القبح راجع اليه على انه مفعول مطلق بنا على تأليف الف ذلك التأليف
وبذر وحقيقة مستعرة للاخفش في المصدرية حيث يجعلها كناية عن المصدر
والمعرد العائد في صلتها راجعا اليها فمعنى قوله تعالى فهو هذا اليوم بما
كانوا يكذبون عنده وتكذيبهم كانوا يكذبونه اي ذلك التكذيب
على انه مفعول مطلق والجمهور لا يجعلون ما المصدرية كناية عن المصدر
بل يجعلون الفعل الذي هي عليه بمعنى المصدر الشيخ في الصراح بسير وجواهر
واكثر القيام الشيخ في كتب النحو والبيان ما ذهب اليه هذا الامام كما صرح به
ابو علي سينا في كتبه الحكمية وابو الحسن الاشعري في كتب الكلام الا
وهو من يوتم به اي يقتدى وليس المراد بالامامة الامامة في العلوم الدينية
فانه كان من متعصبي علماء المعتزلة بل اكثر ائمة النحو كذلك كسيبويه
والاخفش وابن جني وابي علي الفارسي والزمخشري وغيرهم ولا يوجب

وذلک عدم الاعتداد علی زعمهم کیف والکذب عندهم موجب للنار
فی النار کالکفر اعاذنا اللہ تعالی منہ بل المراد اما منتہی علم النحو فانہ قد
قیل ختم بہ الامۃ النحو ولم یات بعدہ من یعتد بہ قال السکاکی ہو الامام الذی
نور القلب بمستودعات لطائف نظرہ ولایالو تعلیما وارشادا وتفضلا
علی الانام ای علم الاعراب لما عرفت وہذا اما ادعاء ترویجا للکلام وحثا
للطلبۃ بین الی صغائہ او المراد افضلہم فی زمانہ او بلدہ وعبد القاہر الجرجانی
ابی بکر اخذ النحو من ابی الفتح بن جنی وہو اخذ النحو من ابی سعید السیرافی
وعلی الفارسی قیل ان العلامۃ الشیخ رحمہ اللہ قدس سرہ اخذ النحو من الشیخ عبد
القاہر بلا واسطۃ وبینہما بن عبد الرحمن اذا وقع ابن بعضہم من بعض
بکتب الفہ تخفیفا ہذا زید بن عمرو بخلاف ما اذا ما کان
عبد المبتدا نحو زید ابن عمرو وجعفر خبرہ
بالرفع او الجر صفۃ للابن او للاب فان لم یکن
کان مولدہا وہو معرب کرکان بالکاف الفارسیۃ
بلدۃ من بلاد خوارزم او من تدابج الاستر آباد وقشیریۃ
من قشیر الشیراز رحمہ اللہ تعالی
شراۃ السقی آب دادن والشری

بالفتح

هناك فمناك والراد به القبر فيشمل الى حديث البشر وفيه من يلحق
الجنان ونحوه وما الشيخ على خلاف اعتقاده فان المعتزلة ينكرون
عذاب القبر وثوابه لكنهم يعترفون به بعد الموت حين يرونه بالعين
والكلام ترديد بين الشرعي الترجمة فالمعنى رحمه الله تعالى ان
وهو المتعين لما ورد في عبارة المصباح فان حيا كان عنزيا
فليف يريد بكتابه ما يخالف مذهبه وقيل المراد المعنى الحقيقي فان
يرجب الجنابة انها بانبات المنابة على القبر ليشتغل الصاحب على
في الدار وجعل الجنة مثواه الثواء بالفتح والمد والثوى بالضم يوصف بكل
من يطلق يقال ثويت البصرة وثويت بها وثوت بها
في الحديث والثويت يزمى الفصاحة وسعة فعلم انه يجوز في الكتب
فتحها وفي هذا الدعاء اشارة ما بر تكفير الكبيرة فان الذنب
الشيخ اهل القبلة والمسئلة مبسوطة في علم الكلام ما مية اصلها مائية
على وزن عنب فحذفت الياء وعوض عنها التاء فصار على وزن
عدة وكان القياس ان يكتب بالياء بدون الالف كهذه لكنه
فان بعد الكسرة ما قبلها تكتب بصورة الياء نحو بسير لكن قد
قبل الياء في الخط لئلا يلتبس الكتابة بصورة منه ثم قوله ما ل
مما يعاد اليه دون الاثارة وقع خبر المبتدا الذي يستغني عن ذكر تميزه لكن
ذكر تاكيدا لما تميز وانكان وضعه لرفع الابهام لكن هذا يرد والتاكيد

فان الله تعالى فرغها سبعون ذراعا وقال الشاعر تنزو وتنزل ابيك فنعم الزاد وزاد ابيك زاد اه وهذا المجئ الحال فى قسم قاما كذا فى الرضى
فان قلت كيف يصح الخبر عن العوامل مائة والجمع المعرف باللام يكون
بمعنى كل فرد فرد او بمعنى مجموع الافراد على ما صرح به العلامة التفتازانى
وقال فى مواضع من تصنيفاته انه مما اتفق عليه علماء النحو والفقه والتفسير
وخطأ الخطيب وغيره خلاف ذلك قلت هذا ليس بكلى فانه قد يكون
المجموع ايضا كما فى هذه الخشبة يحملها الرجال كما صرح به الفاضل السمرقندى اللتى
وعليه حمل بعضهم قوله تعالى لا تدركه الابصار فليكن نحن فيه من هذا القبيل
لفظية ومعنوية خبر مبتدا محذوف اى بعضها لفظية وبعضها معنوية
والتانيث باعتبار المضاف اليه نحو سقطت بعض اناملة او مبتدا
الخبر محذوف اى منها لفظية ومنها معنوية وليس بلازم تعلمه بامثلة
ذوالاختيار يكون العوامل مائة مقصودا بالافادة بدليل تقييده بقوله مما اتفق
الشيخ فان كون العوامل لفظية ومعنوية مما اتفق عليه الكل اللهم الا ان
يقال انه حمل به عن قول من قال بان كلا احد من المبتدا والخبر عامل
فى الآخر وعامل الرفع فى المضارع حروف المضارعة فليس عندهم عامل
معنوى اصلا اعلم ان العامل اللفظى ما يتلفظ به او بما يدل عليه فيشمل العامل
اللفظى المذكور وهو ظاهر والمحذوف فانه مما قد يتلفظ به فى بعض الاحيان لا
ومعنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة او حرف التنبيه العامل فى الحال

في نحو زيد قائما فانه وان لم يتلفظ به يقدر لكن يتلفظ بما يدل عليه
دائما او غالبا في تعريف العامل اللفظي مع ان صاحب اللباب
عده في العوامل المعنوية حيث قال العامل المعنوي صنفان احدهما
بمعنى فعل ماخوذ من غيره لدلالة عليه والثاني ليس بمعنى الفعل وهو
اثنان عند بصريه وثلثة عند الاخفش او هو ليس داخلا في العامل
المعنوي عند الشيخ لاختصاره في الابتداء وعامل المضارع عنده ولذا
عرف المصنف العامل المعنوي في آخر الكتاب بما يعرف بالقلب
وليس لك ان تحذفه فادرج لفظ الخط وذكره للاشارة الى انه لا يتلفظ
به ولا بما يدل عليه فلا يقدر فاللفظية بمعنى اي بسبب ما لائقة وعلى صريح
الضرب النوع في كونه سماعية وقياسية بالرفع على الخبرية ليستند الجار
والمجرور على البدلية لا بالنصب على تقدير اعني فانه يختص بمقام المدح
او الذم او الترحم فانفلت من شرط البدل صحة قيامه مقام المبدل
منه ههنا لا يصح اذ لا معنى لقولنا فاللفظية على سماعية وقياسية فلت
لا نسلم ذلك لاشتراط الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن بان لله وشركاء مفعولا جعلوا
والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن قال
في المصباح اللفظي ضربان قياسي وهو اصح ان يقال فيه كل ما كان
كذا فانه يقبل كذا كقولنا غلام زيد لما ثبت اخرا الاول في الثاني

وهو ان
يقال فيه هذا الفعل كذا او هذا الفعل كذا وليس لك ان تجاوز كما تقول ان
البناء تجرد لم تجرهم انتهى كلامه وفي هذا المقام احتمالات لكن اختصار الرسالة
لكن اختصار الرسالة يمنعني عن ذكرها فلنكتف بذكر بعضها فنقول
انه ليس كل ما يصح ان يقال فيه كلما كان كذا فانه يفعل كذا فاعلا قياسيا
الا ترى انه يصح ان يقال كلما وضع لاقتضاء الفعل او معناه الى ما اليه فانه
يجر وكل اسم يكون بمعنى الفعل الماضي فانه ترفع مع ان الحرف الجارة
واسماء الافعال قد عدها من العوامل السماعية بل الضابطة ان كل ما لا
يمكن تعيينها الا بالمفهوم الكلي لتعذر ضبط الجزئيات التي لا نهاية لها
وهو قياسي وما يمكن تعيينه باشخاصها فهو سماعي وان امكن ضبطه بالمفهوم
الكلي فان تعيين الاشخاص اسهل للمبتدي من التعيين بالمفهوم الكلي الذي
يحتاج الى تصحيح جمعه ونحو ذلك مما لا يخفى ومنها ان بعض فروع
العوامل القياسية لما امتازت من بينها بحكم خاصة اوجبوا في العوامل
السماعية ليتكلموا من البحث عن الاحوال المختصة بتلك الفروع كما
كافعال المدح والذم مثلا فانها وان كانت داخلة في الفعل المطلق
الذي هو من العوامل القياسية لكن لما امتازت من بين افعال
يكون فاعلها اسم جنس معرفا باللام او مضافا اليه والتزام ذكر
المخصوص بعده وغير ذلك من الاحكام التي استطلع عليها عدها من العوامل

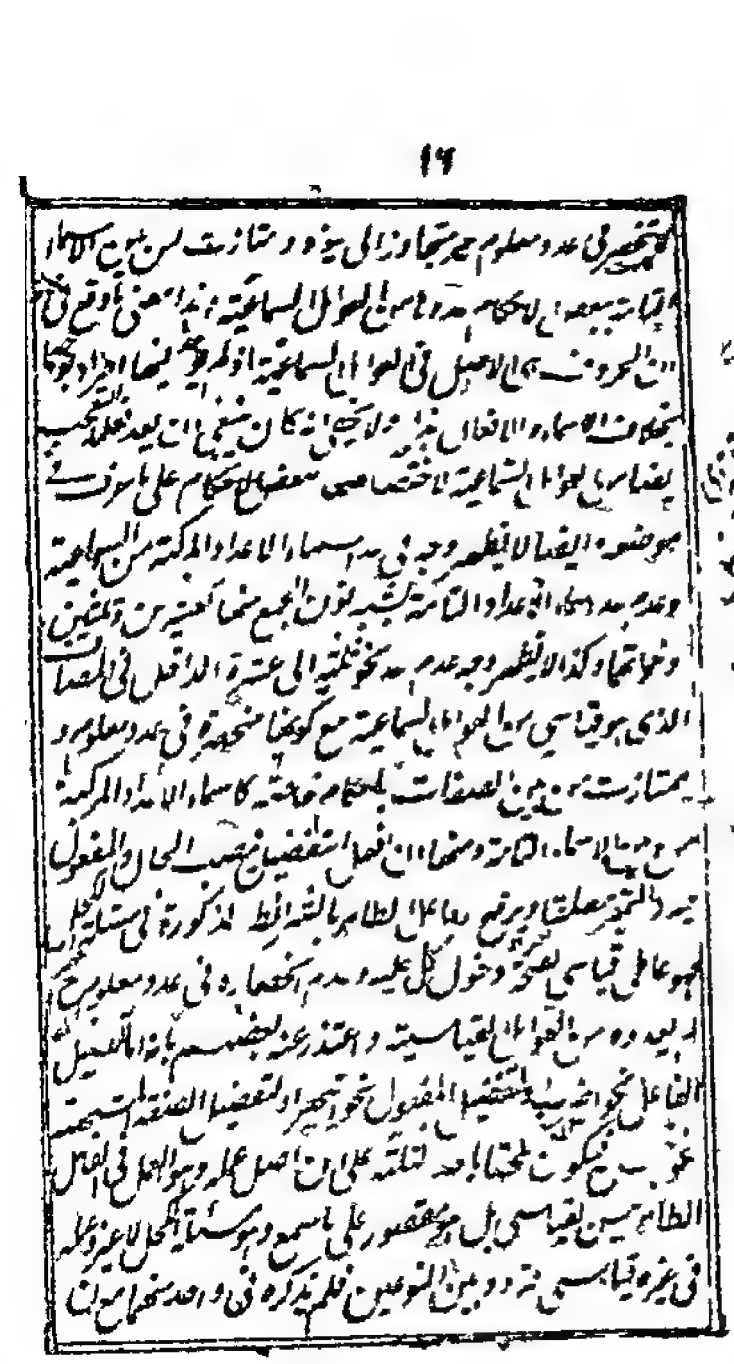

عمله ليس باعتبار الصيغة فان الحقت بصيغة الجوامد ولهذا لا يطلق
الموصوف ان يستعمل بمن ويكون مفردا مذكرا لا غير ولا باعتبار
الفعل لانه لا يدل على الزيادة بل باعتبار تضمنه معنى احد الامور الثلثة المذكورة
فلا حاجة الى ان يذكر عليه ولا يخفى برودة العذر المذكور وسخافة
دخول كل على المبتدا مثلا وعدم تعلق السماع بنفسه وكذا في عامل
يايوهم كون العامل المعنوي قياسيا والنظر الى ان التعدد والابتداء
انما هو بالنظر الى المعمولات فان الابتداء في زيد قائم غير الابتداء في بكر قائم
وهذا التعدد لا يكفي في سماعية العامل والصحيح ان يقال كلا بل يجب النظر الى
ان الباء في زيد غير الباء في بعمرو بخالد وكون الشيء سماعيا يقتضي تعلق
السماع بنفسه لا بالسمعيهم يقولون الحذف سماعي مع ان الحذف ليس
بسماعي وعلى هذا يرجح كون العوامل المعنوي سماعيا فتردد بين النوعين
وبالجملة التقسيم الى القياسي والسماعي لا يجري في العامل المعنوي فان
كون احد العاملين المعنويين قياسيا والآخر سماعيا ليس على العكس
فلهذا خص المصنف هذا التقسيم اللفظي وله التقسيم المعنوي اليهما والا مطلق
لئلا يتوهم كون كلا قسمين منقسما اليهما وهذا القدر من العذر كاف في تخصيص التقسيم
باللفظي ولا حاجة الى عذر البارد الذي ذكر في بعض شروح الالفية من
ان تقسيم اللفظي القسم من مطلق العامل لتقسيم مطلق العامل فالسماعية منها
اي من اللفظية احد وتسعون هذا بناء على ان اسماء الاعداد المركبة عدة

وغيرها لاختلاف مدلولها فعلية واسمية وقس على هذا جميع انواع الاسماء
ان فعال فان كون بعضها رافعة وبعضها ناصبة يقتضي كونها نوعين
لكنهم لا يثبتونها كذلك في كونها اسماء الافعال جعلوها نوعا وبعد ذلك بعض النسخ
لم يذكر كلمة على في قوله على ثلثة عشر نوعا فهو منصوب بتضمين معنى
صيرورة او الجعل والمعنى تصير السماعية حال كونها متنوعة ثلثة عشر نوعا
او تتنوع السماعية صائرة او مجعولة ثلثة عشر نوعا او لتصير السماعية بالتنوع
ثلثة عشر نوعا فان قلت كيف يصح الاحتمال الاخير وقد ذكروا ان للتضمين
طريقين جعل الفعل المذكور حالا او المتضمن اصلا او عكسه قلت ذكر العلامة
التفتازاني في شرح الكشاف ان للتضمين طرقا اشيعها ما ذكروا الطرق
اخر نحو احمد اليك زيدا اي منتهيا اليك حمدي وفي الغالبي شرح اللباب
ان الى في قوله تعالى لا تاكلوا اموالكم الى اموالكم بمعنى الغاية باعتبار
التضمن اي لا تضموا اكل اموالهم الى اموالكم وما نحن فيه
كذلك الا انه مفعول به واسطة اعلم ان كون انواع السماعية
ثلثة عشر مبني على انهم لم يعدوا الا الاسماء الواقعة للجنس نوعا على حدة
بل ذكروها في نوع واحد لاشتراكها في امر ما وان لم يكن ذلك الامر
اخر وهو ان يتعلق الاسم ويرتفع الخبر فذكروها في هذا النوع
تبعا وتطفلا تقليلا للعوامل بقدر الامكان
وحفظا على عدد الابنية
ونظرا الى انه حرف واحد بالشخص

فلا يحسن عدها نوعا واذ لا بد فى النوع من اشتمال الكثرت اللهم الا ان يجعل
نوعا مستحدثا فرد فعلم انه كان على المصنف ان يذكر ذلك فى النوع الثانى
بطريق التفضل كما ذكره صاحب المفتاح لكن ترك مقتضيا اثار الشيخ
النوع الاول حروف تجر الاسم فقط كلمة فقط اسم فعل لمعنى تنبه دلالة
تحسين وكانه جزاء شرط محذوف اى فاذا جررت بها الاسم فقط و
متعلق بقوله تجر اى فانه عن تجعلها عاملة غير عامل تجر وبقوله الا
اى فانه عن ان تجر بها الفعل وبهما معا تجوانيد وتسمى حروف جر
وحروف الجر ايضا اما لانها تجر مدخولها كما سميت الحروف الت
تجر مدخولها حروفا جازة وحروف الجوم او لانها تجر معانى الافعا
بالشبه او تقتضى بها الى ما يليها كما سميت الحروف التى تقتض
مدخولها بالحروف الناصبة وحروف النفى وتسمى ايضا بالحروف
الاضافة ايضا لانها تضيف اى توصل معانى متعلقاتها الى مدخو
ولان بعضها تقدر عند الاضافة نسمى الجمع بها تسمية للكل باسم ال
وهذا الوجه لا يجرى على ما ذهب اليه الشيخ فانه لا يقول بتقدير الحرو
عند الاضافة تحرزا عن لزوم بناء هذه المضافين تضمن معنى الحر
فى الضمير راجع الى قوله حروف تجر الاسم لا الى قوله حروفا جا
لان المراد به اللفظ لو قوعه مفعولا لتسمى سبعة عشر حرفا او قال انها
الى سبعة لان ما الحروف عدد فى شرح الكافية ان من قال

الحروف مؤنث سماعي لحرف لان المؤنث حروف الجار وما يجرد
المعاني فتذكيرها وتانيثها بالملاحظة تارة بلفظها او بالنقطة ولم يشتهر
مبناه بتهراك لفظ الباء وذكر بعض الحروف باسماء وهي مستة ابا والام
والكاف والواو والتاء بعضها باعيانها وهي ما عدا الخمسة ممن وفي وعن بما
لعدم اشتباهها بالاسم بان يعبر عن من بالميم والنون وعن في بالفاء والباء
كما يعبر عن الاشارة بالالف واللام فلما استمرت عادتهم بان المعبر عنها
حرفا وهو المعبر عنه باسم يقول ان المتصل بت التاء فاعل والا لقال قالت
وكذا القول في الواو حرف العطف ولا تنطق بلفظها والخلاف على حين نطق به
فيقال قد جرى تحقيق وصل حرف استفهام فعلى هذا قولهم آل الفيس من قولهم
الالف واللام وقد استعمل السيرهما الخليل وسيبويه كذا في المغني ثم الالف ان
قوله الباء مع ما عطف عليه من قوله واللام ومن والى وحتى الى آخرها بدل
من قوله سبعة عشر حرفا والجمل الواقعة بين المعطوف والمعطوف عليه مفسرة لبيان معاني
وبعض هذه الحروف على هذا قوله للالصاق خبر مبتدا محذوف اي هي للالصاق
يدل على ذلك ما يأتي من قوله ومن وهي للابتداء الغائية لكن ترك ذكر الواو
العاطفة في بعض الحروف وهو قوله الكاف شبيهة الواو للعطف على ما في بعض
النسخ اما مصحوبة من النساخ او تحمل على حذف حرف العطف هذا وههنا احتمالات
اخر للصوق والالزوق والالصاق بمعنى واحد والالصاق مستفاد من المفهوم
من تاج المصدر ان الالصاق جار لازما ومتعديا وكلاهما في المغني صحيحا الارادة ههنا
اي الباء لافادة الصاق امر بمدلولها فوق ذلك الامر الذي افادته الباء

الجار والمجرور حال عن معناه اللغوي لا على انه قد يكون مستقرا
يكون الكلام خبرا لانشاء اعتبر يرد عليه ما ذكر من انه اذا اجاء
دار فلان مع كون الكلام انشاء بان يقال بعد ما وقع ظهر ان ذكر المصر
ح مثالين للالصاق اما للاشارة الى ان الملصق قد يكون الفعل
المتعلق وقد يكون غيره او الى ان باء الالصاق قد يكون نظير ما
مستقرا وقد يكون لغوا او الى ان المعنى الالصاق الحقيقي والمجازي
اي التعلق مروري بضم الميم بمكان يقرب بضم الراء من باب ضرب
منه زيد اشارة الى ان الالصاق في المثال الثاني مجازي وله
وجهان احدهما ان يجعل الباء الموضوعة للالصاق مستعملة فيما هو
في حكم الملصوق من المقارنة والمجاورة والثاني ان يجعل الملصوق
حقيقيا ويركب التجوز في المتعلق حيث جعل الملصوق بمكان قريب
منه بصق قاذورة على الارض يكون مجازا في المفرد وعلى الثاني مركبا
ولا يخفى عليك اذا قيس مرور زيد بمكان قريب منه على مرور
فقال مخبرا عن تلك الحالة مررت بزيد فالظاهر ان الالصاق
حقيقي ولا حاجة الى ارتكاب التجوز بخلاف ما اذا قيس بزيد نفسه في كلا
ح اشارة الى الرد على الاحفش حيث جعل مررت بزيد في نحو
بزيد بدليل قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم ووجه الرد ان الالصاق
والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان المتعلق مضيفا الى الفعل المجرور
كما سكنت بزيد وصعدت على السطح فان الى ما يقرب منه مجازا

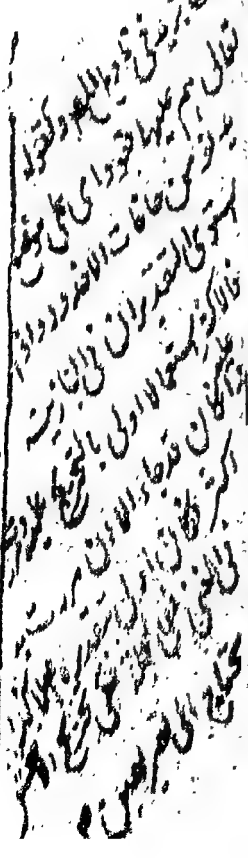

فرأيتم قد اتخذوا العجل الها ومعبودا وهو الذي صاغه السامري من
حلي القبط التي استعارها منهم بنو اسرائيل حين خروجهم من مصر بامره
انكم ظلمتم انفسكم اي على انفسكم بان تركتم ما يوجب نجاتكم الى ما يوجب
هلاكها باتخاذكم العجل اي بسبب اتخاذكم العجل الها ومعبودا فيا غيمة غائمة العجل والغباء
حيث تركتم عبادة خالقكم الحكيم الى عبادة البقرة التي هي مثل في الغباء
قال ابو عبيدة قال العرب فلان ابلد من ثور العجل بكسر العين وسكون الجيم
توسالة المفعول الثاني وهو الها للاتخاذ ومحذوف لتفخيمه وحصول الامر
بدونه وللمضاف الظاهر انه محذوف على قوله للتعليل وكذا ما بعده من المعاصي
فيفيد ان مدار المعاتبة عليه الاستعمال بالنسبة الى المخاطبين الاولين فلا ينافي
ما في الفصل من ان الباء للظرفية كثيرا في كلام العرب اذا الكثرة في نفسها
تجتمع مع القلة الاضافية والله تعالى اعلم بذلك ولبا المصاحبة فلا ينافي
احد هما ان يكون في موضعها مع والثانية ان ينتفي خفاء عن مصحوبها الحال
لقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق ان مع الحق او محقا يا نوح اهبط
بسلام اي مع سلام او مسلما عليك وكذا في نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه او مسرجا ولذا سميت هذه الباء بالحال والمفهوم من ترجمة
الارشاد والكشف بالملابسة فلعلي بالالصاق حيث قال الباء للملابسة نوعان احدهما
الباء التي لا تصل الفعل الى المفعول لازما نحو مررت بزيد والثاني الباء
التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل المفعول
نحو امسكت بزيد والاصل امسكت زيدا فادخلوا الباء ليعلم ان امساكك اياه

والمفعول من كلام الشيخ قال الامير ان على ما في نسخة المصنف وفي بعض النسخ

كان بمباشرة ممسك بخلاف نحو امسكت زيدا بدون ما لما ذكر فانه يطلق
على المنع من التصرف بوجه من غير مباشرة انتهى والفرق بين الصحبة
والالصاق من وجود الاول ما يفهم من كلام الجمهور وهو ان ما ذكر الصحبة
لا يكون الا ظرفا مستقرا واقعا موقع الحال بخلاف ما ذكر الالصاق
فانها وان كانت قد تقع ظرفا مستقرا الا انها لا يكون الا خبر المبتدا
كما عرفت وفيه انه لا مانع من كون ما ذكر الصحبة لغوا ايضا على ما في
الباب وشرح الرضي والثاني يفهم من الفوائد الضيائية حيث قال
معنى قولنا اتيت الفرس بسرجه مصاحبة السرج واشتراكهما مع الفرس
في الاشتراد ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراد الفرس ملصقا
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس وفيه انا او لا فلان ما ذكر
من ان العلامة بار المصاحبة اخبار الحال عنها وعن مصحوبها يقتضي ان
يكون الفرس حين الاشتراد مسرجا وانا ثانيا فلان دعوى استلزام
المصاحبة يقتضي صحة قولنا البارئ امسكت زيدا للصاحبة مع انها علامة
وهي صحيحة اذا ثبت مقابلها وانا ثالثا فلان الاشتراد بالصق بالسرج فان
لم يكن الفرس ملصقا به والمعتبر في الالصاق هو القصد مر بحره والباء
وهو لا يقتضي ان يكون محل الفعل ملصقا بمجرورها على ما عرفت في
شرح باء الالصاق والثالث ما ذكر في بعض الحواشي ان الظاهر ان
الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان باء الالصاق يجر والصوق سواء الفعل
بمجروره والمصاحبة انما يكون مجرورة شريك في المعنى الملصق

بصيغة صيغة للمفاعلة ففي المصاحبة الالصاق مع قصد صيغة المفاعلة عليه
وهو كونه بطريق المشاركة بمعنى قولنا بينه وبين الصاق ولا صحبته شيئ وفي
قولنا اقترنت الفرس بسرج الصاق مع المصاحبة بدليل فيه ان اقتضاء
المصاحبة الشركة في المعنى الملصق انما يتم اذا كان مقارنة معمول الفعل
مجرد الباء لا يتصور بدون الشركة في المعنى الصاق نحو جاء الامير بجيشه
مثلا فان مقارنة الامير بالجيش من المجيء لا يتحقق بدون المجيء الجيش والملازمة
الا ترى ان الحمد ليس متبرئا للمخاطب كونه بسبب امره
جوز المعنى كون الباء في سبح بحمد ربك للمصاحبة حيث قال خلف في الباء
فقيل للاستعانة والحمد مضاف الى المفعول اي سبحه حامدا اي نزهه حالا
ملتبسا به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه
اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المتغزل اقتضى تعطيل كثير من
الصفات انتهى وكذا الفيل ليس متبارك للموحدين في الايمان مع انهم
قالوا بجواز كون الباء للمصاحبة في يؤمنون بالغيب اي يؤمنون حال
كونهم متلبسين بالغيب تحكيما لاكلنا فقيل الذين اذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم والاتيان بجملة اسمية
في المصاحبة يلزم ان يكون من تزاد بمعمول الفعل المذكور فيها نحو جاء
زيد الركوب ويأتوح اهبط بالسلام منا وتنبت بالدهن ودخلت عليه بثيابه المعروف
ذلك من الامثلة بخلاف في مررت بزيد امكنه والمتعدية

كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء والالف والتشديد فيقال طارت واطارها
وغيرت وظاهر هذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة لكن في الكشف ان التعدية
بالزيادة موكولة على السماع ومن تتبع التعدية بالزيادة وجد تعدية بالباء
بالباء موكولة عليه قال المبرد ان من التعدية بالباء والتعدية بالزيادة فرقا
وهو ان الاولى تقتضي معية المفعول مع الفاعل والثانية تلزم ذلك فلذلك
يقال ذهبت بزيد وكنت مصاحبا له في الذهاب بخلاف ما اذا قلت اذهبته فانه يقال ايضا
لمن امرك بذهابه فالتعدية بالباء تصلح للفرق بين الوجهين وقد يجيء التعدية بالباء
ايضا لمجرد التقوية في جواز التقدم وعدمه نحو قوله تعالى ذهب
الله بنورهم اي انارهم فان المنافقين مثل الذي استوقد نارا اي عالمهم العجيبة الشان كحال من استوقد
نارا فلما اضاءت اي النار ما حوله اي ما حول المستوقد من الاماكن وقعت بعد
بنورهم اي اذهب الله تعالى نار المستوقدين التي حصل لهم بسببها النور وابقاه
بنورهم ولم يقل بنارهم لانه المقصود من ايقادها وعدل عن لفظ الضوء مع انه
المناسب لاضاءت للبلا يتوهم ذهاب في الضوء من الزيادة وتقارب بسبب نورا
والغرض ازالة النور عنهم واسماد اتمام الى المنافق بذلك المستوقد لان الله
اتاه خبرا من الهدى حيث اطلق لسانه بالحق فاضاءت بها بصيرته بالكفر ولم
يتوصل به الى النعيم الابدي فبقي متحيرا مثل ذلك المستوقد بعد ذهاب نوره وقد
الآية مؤيدة لمذهب سيبويه اذ لا تصور مصاحبة الفاعل مع المفعول في الذهاب
الا للعلم الا ان يقال ان الباء فيها للتاكيد كانه سبحانه ذهب معه على ما في
الكشفي قضى كبراه والتصنيف هذه الآية للتمثيل وتفسير قوله وذهبت بنورهم
اي ازهبته اشارة الى اختيار مذهب سيبويه وللمقابلة اي لافادة وقوع

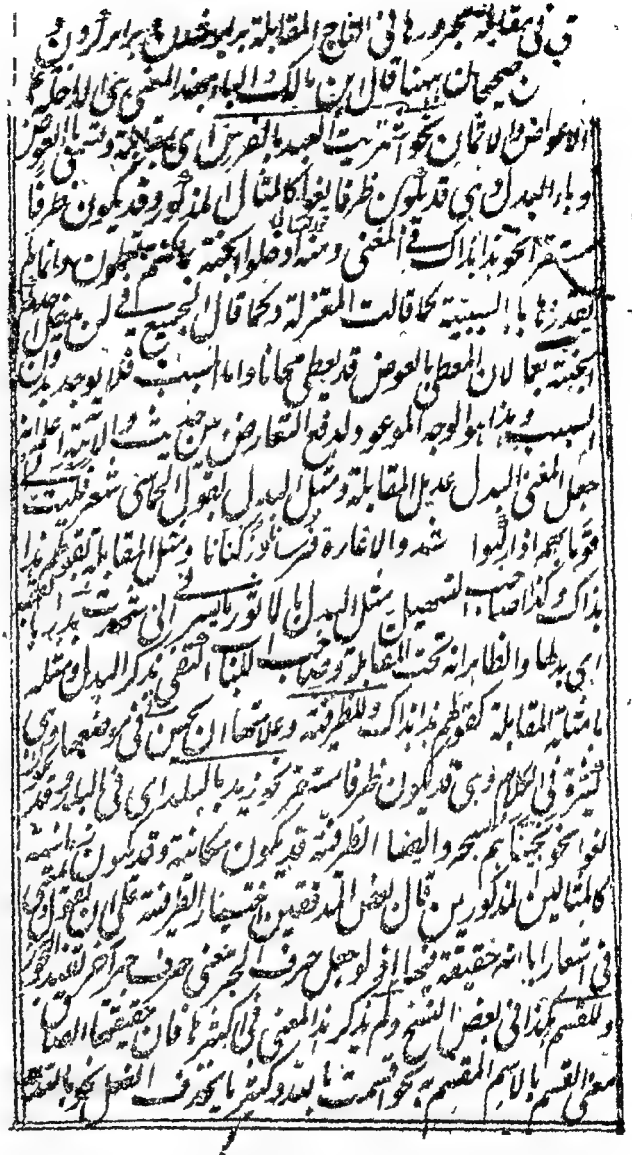

لاخبر من زيدا وجيا لاختصار مع كثرة الاستعمال ومنعا للالتباس ان ولو قلت
وقمت ما بيد لجاز ان يكون مخبرا مقسما وان يكون مستعملا لمجرد الدعاء
اصل حرف القسم ولذا اختصت من بينها لجواز ذكر الفعل ودخولها على الضمير نحو
بك لافعلن كذا ولتخالفها في القسم للاستعطاف في نحو بجهدك لتفعلن كذا
فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والاستعطاف انما يكون
حيث يكون ما بعد القسم طلبا ومما ينبغي ان يتعجب منه وقع في بعض
من تمثيل الاستعطاف بقوله ارحم زيدا وغيره كذا في بعض النسخ عطف
قوله للالصاق او على قوله للتعليل فيكون مرفوعا او منصوبا وفي بعض
زائدة وذلك لان زيدا جار لازما ومتعديا وفي بعضها للزيادة ويجوز
ان يراد الحرف الزائد في كلام العرب لا سيما في كلام البعداء وكلام
صلعم وانكان يتوصل الى فائدة كتاكيد او زيادة فصاحة او افادة قرن
او سبع الى غير ذلك لكن لما يتحمل اصل المعنى بدونه وهو المعنى بالزيادة
ان يراده ليس الا للزيادة والا فالزيادة ليست من الاغراض المطلوبة بالحرف
قتامل وفي بعضها للتميز وهو مصدر ميمي كالمرجع وفي اكثرها والتميز وهو
مصدر كالمغفرة ثم الزيادة قد تكون قياسية وقد تكون سماعية وتختلف
مواضعها في البسوطات وقد تكون في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا وفي
المبتدا نحو بحسبك زيد على قول الاخفش وفي الخبر نحو بحسبك زيد على قول الاخفش جعل
زيدا مبتدا اشوخبر الاه معرفة وحسبك نكرة وفي الحال المنفي عاملها كقوله
فما رجعت بخائبة ركاب حكيم ابن المسيب منتهاها وفي التاكيد بالنفس والعين

تخصيص بالنفس او في المفعول وهي ساعي كثير في تخصيص قوله تعالى وانفقوا
في سبيل الله ولا تمسكوا بايديكم الى التهلكة الالقاء طرح
الشيء والباء مزيدة والمراد بايديكم انفسكم كما في قوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة والتهلكة والهلاك واحد اي لا توقعوا انفسكم في الهلاك بالاسراف وتضييع وجوه المعاش
او بالكف عن الغزو والانفاق فيه فانه يقوي العدو ويسلطه على اهلكم
او بالامساك عن المال فانه يؤدي الى الهلاك المؤبد وفي الآية احتمالات
آخر الاول تلقوا معنى تقصوا والثاني ان الباء زائدة ولا تلقوا انفسكم الى التهلكة بايديكم
فحذف المفعول والباء للآلة يقال بارك فلان لفلان بيده اذا اسعى له بالشر
او المراد بايديكم مجازا لانفسكم بارك برارك ودالة الثالث ان المعنى
لا تجعلوا التهلكة اخذة بايديكم ها لكة لكم فانه اذا القى شيء الى شخص يكون
اخذا لذلك الشيء واللام للاختصاص جارا لازما ومتعديا وصحتهما اراد
كلهما انه ظن الاكثرون ان المراد به الحصر فقالوا ان الحمد لله مشتمل
على حصر الحمد لله بناء على لام الاختصاص والاظهر ما عليه المحققين من ان
المراد بالاختصاص اضافة وارتباط ثالث شيء يجوزه اما ما لكا نحو المال
لزيد او التمليك نحو وهب لزيد دينارا او الاستحقاق نحو الجل للفرس
بوشش مستحق للفرس او النسب نحو الابن لزيد وغير ذلك نحو الخ نعم
لكم من انفسكم ازواجا فيندرج في لام الاختصاص لام الملك والتمليك والاستحقاق
والنسب وجعل هذه المعاني تحت الاختصاص اولى من ذكره عليحدة لان فيه
تقليلا للاشتراك اما لتفهم هذه الخصوصيات الى قرائن المقام او

اي قيل بالمال لزيد والسجدان لهم
الاقول بانها مطلق الاختصاص
صح كون زيد قاتلا للاسد بلزم استعمال المشترك في
معنيه وقد وكثر منع ذلك
الغالب ما في الحفنة

اضافة المصدر الى المفعول او الفاعل فان الاكرام علة غائية مقدمة في الذهن
على المجئ لقصد الاجل تحصيله لذلك يقال فيه ان اللام للقصد او غاية
نحو قربت للخوف فان الخوف علة غائية على القرار مقدم عليه في الوجود لكن
حمل قال المتن عليه بان يراد جئتك قد كنت اكرمتني من محتملات تلك الذال
وصحح صاحب التسهيل عدل القصد فاراد بالقصد التعليل الذهني قبل
الخارجي وتعجب مما وقع في بعض الشروح المائلة من جعل القصد عين التعليل
وجعل التعليل عاما للذهني والخارجي وللعقلي ولا يستعمل الا في الامر العظيم
الذي يستحق ان يتعجب منه ويخص باسم لعله ويجب حذف الفعل الذي
يتعلق به اللام ولا يستعمل في مقسم السوال نحو لئلا لا يؤخر الاجل الى اخير
سبب كذا اشتق اي لا يؤخر الاجل الذي قدره الله تعالى للاعمار الى اجل لئلا
اذا جاء لا يؤخر فلا يقال فيه لقد طار الذباب لعدم التعجب ولا لعلة لا يؤخر
لعدم اسم الله ولا اسم لئلا يذكر الفعل ولا لئلا اخبرني عن كذا لعدم العاقبة
اي لدلالة على حصول المجرور بعد ما تعلق به من غير ان يكون غرضا
ومطلوبا منه وفي بعض النسخ والعاقبة وهي الموافقة بعبارتهم وهما بمعنا
سهلة وليس اللام التي بعد المعنى لام الصيرورة ولام العاقبة ولام التعقيب الفعا
نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان كونه عدوا وحزنا
لهم حصل بعد التقاطهم اياه وليس للتعليل اذ لم يكن الالتقاط لاجل الصيرورة
او الحزن بل للمحبة والتبني ومنه قول الشاعر لدوا للموت وابنوا للخراب
فان الموت والخراب يحصلان بعد الولادة والبناء لا انهما علتان لهما

والشر مدفي وهداي الرهم طلان الافعال القبيحة ومجانبة الشر انما تحصل لهم
ذلك الهداية فالشر منصوب بنصوب المفعولية وصف بعض الطلبة
فرفعوا الشر على انها عليه وهو على المقصود بالف من اجل علم انه الكبر البصريون
لام العاقبة وحملوا اللام في الآية المذكورة للتعليل على
ازلم يكن دعوهم الى التقاطهم العداوة والحزن بل المحبة والتبني
ذلك لكان التقاطهم شبيها بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله ولذا
مثال التلتقط لما كان عاقبة ملازمة الشر والدوام عليه الشقوق فكانها كا
الغرض بهذا وهو اعلم ومن ثم هي للابتداء الغاية لفظ الغاية ليستعمل
النهاية وبمعنى لجري كما ان الامد والاجل لا يستعملان في الزمان
فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى
النهاية كالامر ابدية اللهم الا ان يحمل الاضافة لادنى ملابسة
تنبيها على ان من لا يستعمل في ابتداء النهاية له كالامور الابدية
وقد قالوا ان علامة من الابتدائية ان يحسن في مقابلها الى او الغاية
عالجتها فاخرج بالله من الشيطان الرجيم فان معنى اعوذ بالله العزيز
ثم تريف قول سيبويه وغيره ان من التعليلية للابتداء اذ لا يقع بعدها
الى بل هي لمجرد المجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو زيد متجاوز
في الفضل عن مرتبة عمرو وانما لم يقع لفظ عن مكانها لما فيها
في التفضيل ومعنى حروف التعليل دون من اذا قصد مجرورها كون
بها موضعا للفعل سببه نحو ضربته من اجل الشتم ومنتهى

بتمن والغاية تمتنع
ما والكون في
الامور الاجل والاجل

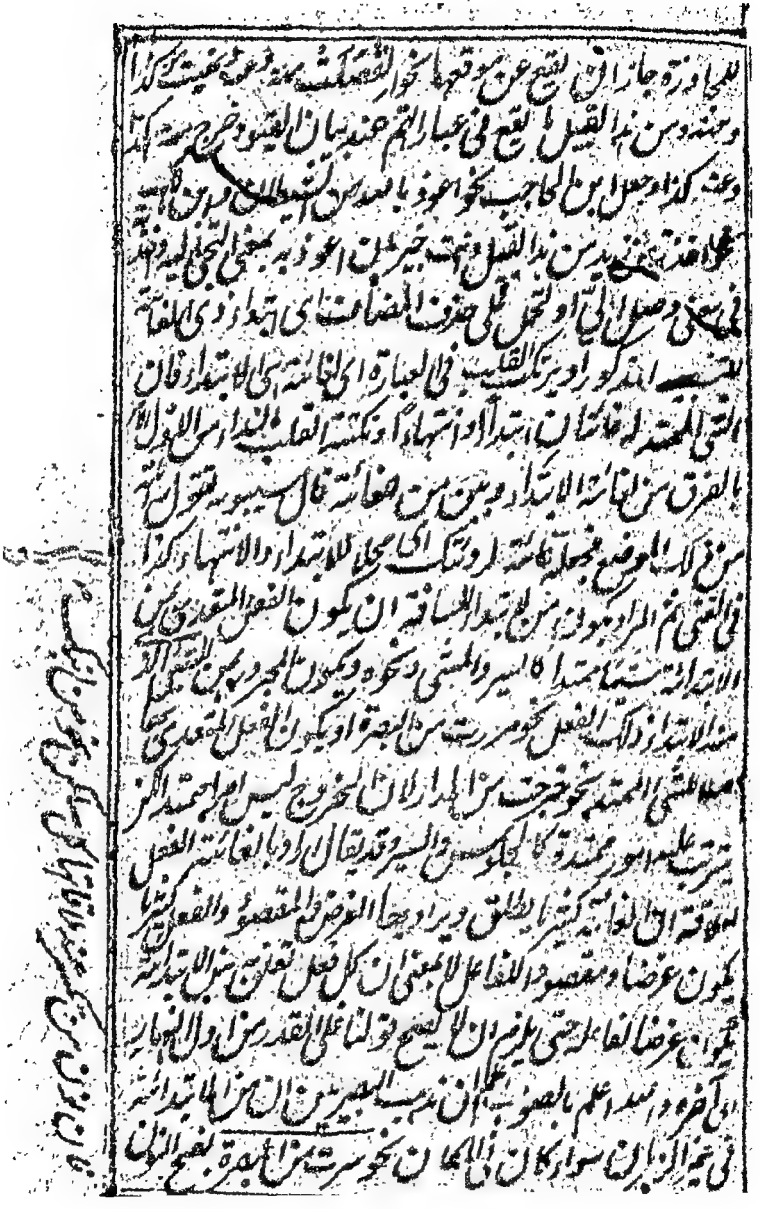

وما نحو من ما جلاك بالتي تميت تلبي من قبل تقل حركة الهمزة مستقلة
مستعيف فانما عندها منقوصة تحرزا عن توالي كسرتين فيما هو كثير الاستعمال
بخلاف نحو ابن فانها تكسر في كل حال ثم اذكر قوله الى الكوفة للاشارة
الى علامة من الابتدائية الكلام او غيره نحو ان حيدا شاسك ليتعلم فقال الكوفي
والاخفش والمبرد وابن درستويه في الزمان ايضا نحو تسحر مني الى وقت
دخول يوم فقال الاكثرون شارح اللباب الاصل في منع من ان يكون لابتداء
في المكان وقد ورد في البيت في الآية على خلاف الاصل اما البيت فلانه
قال سلكت وادخل من على الجملة فقد استعمل في غير المكان وكذا في
الآية فالظاهر ان من استعير من المكان في غيره للمشابهة في كون الشيء
مبدأ فهو مجاز على الاستعارة وهذا اختيار المصنف قيد الابتداء بقوله
في المكان على ما في عامة النسخ وقال الرضي الظاهر مذهب الكوفيين انها
لابتداء من مثل ذلك فمن اول الليل الى آخره فمن اول الشهر
الى آخره وهو كثير الاستعمال وانما اشار المصنف بترك التقييد بالمكان
او بغير الزمان على ما في بعض النسخ واقتصاره على مثال المكان لشهرته
وتعريض بكتبي المعتقية تدل على ما قبلها او ما بعدها بعض من مجرورها
مذكور نحو اخذت بعضا من الدراهم او مقدر نحو اخذت من الدراهم
قال المفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا
او ان لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذين
متعلق باخذت لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذت من الدراهم

لا يصح ما ذكر بعد المفعول الا ان يجعل صفة لشيء محذوف

بازان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون مقدرا شيئا فشيئا يتعلق بمحذوف
اى شيئا كائنا من الدراهم ويجوز اذا قدم على النكرة ان يكون حالا من
النكرة المتأخرة قال الله تعالى فخذ من احدهم صدقة انتهى كلامه واذا عرفت
فما اشتهر من انه يعرف من التبعيضية بامكان سد بعض مسده واشار المصنف
اليه بقوله اى بعض الدراهم لا يصح فى مثل قولنا اخذت من الدراهم شيئا
اذ لا معنى لقولك اخذت بعض الدراهم صحيحا الا ان يقال بحالية بعض للكل
فان البعض لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة فالاولى ان يقال انه يعرف
من التبعيضية بان يكون هناك شيئى ظاهر هو بعض المجرور بمن كما فى قوله
تعالى فخذ من احدهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم
شيئا او يمكن ان يقال ليس المراد من امكان سد بعض ان يسد مسد
من غير تغيير فى الترتيب بتقديم او تاخير او حذف او زيادة بل المراد سد
فى الجملة ولو بعد ايراد ما يقتضيه لفظ البعض فيقال فى التركيب المذكور اخذ
هو بعض الدراهم ونحو ما قالوا فى من التبعيضية ان علامتها صحة وضع الذى
واراد وابره وضعها كما بعد ايراد مقتضيات الوصول الا ترى انه لا يصح
بعد الذى فيذكر مبتدا بعده ولم يكن بعد من تم المفهوم من التبعيض
المستفاد من كلمة من بناء فى الكلية لكن وهب الرضى فى التوفيق بين قوله
حال يغفر الذنب كلهم وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا بين
ان البعض المستفاد من كلمة من ايضا الكلية والتوفيق وقد تقرر ستبين
لبعض وتبيين اى اظهار المقصود من ابهامهم ويعرف بصحة وضع الموصول

موضعه الی بعید یراد مقتضیات الامر الصریح الایجاب الاظهر مستقرا اما حالا بخو قولہ تعالی
ومن یعظم حرمات اللہ فھو خیر لہ عند ربہ احلت لکم الانعام الا ما یتلی علیکم
فاجتنبوا الرجس من الاوثان ای الرکس والرجس والنجس من الاوثان ای الاصنام
ای فاجتنبوا الرجس الذی ھو الاوثان بحمایۃ جانب الاجتناس عن
غایۃ المبالغۃ فی النھی عن تعظیمھا والتنفیر عن عبادتھا والتصدیر
فاجتنبوا بالفاء لانہ لما جعلت علی تعظیم حرمات اللہ تعالی فی احکامہ ترتب
الامر علی ذلک کانہ قیل لزم وجوب المحافظۃ علی حدودہ فاجتنبوا الاجتناب
عن عبادۃ الاوثان فیہ وھو الاولیا لانہ مسبب عن قولہ لعلکم
الانعام فانہ نعمۃ عظیمۃ تستدعی الشکر بعد تعالی لا الکفر بالاشتراک او مقتضیہ
بخو قولہ تعالی یلبسون ثیابا خضرا من سندس واستبرق وتقدیم الحمد کونہ
خبر الرجس من الاوثان ای ھو الاوثان وذکر یحیی من البیان قوم
وقالوا فی من سندس من تبعیضیۃ ومن الاوثان للابتداء فالمعنی فاجتنبوا
من الاوثان الرجس ھو عبادتھا اعلم ان اظھار المتصور من المبھم قد یکون
بان اظھار ان المراد من ذلک المبھم امر معین کما فی الآیۃ المذکورۃ وقد
یکون باظھار ان ھذا المبھم جار علی ابھامہ واطلاقہ ولم یرد بہ معین فالاول
کقولہ تعالی مما آمنا بہ من آیتہ والثانی کقولھم فی بیان ما
مما یکون من شتی ثم الفرق بین من البیانیۃ والمبعضۃ من وجوہ
مذکورۃ فی ایضاح المفصل من ان المبعضۃ یصح سد موضعھا بعض والبیانیۃ
کالصفۃ لما قبلھا او ما ذکر فیہ ایضا من ان المبعضۃ تکون لما المذکور قبلھا

لفظا او معنى بينها مما بعدها والمبينة عكس ذلك ثم قال ابو عبد الله الفرق
بوجهين لو قلت اخذت درهما من الدراهم لم يصح بعشرة على التفسير الثاني
بينة على التفسير الاول لما ذكره الرضي وعليه التعويل من انه يعرف
من البيانية بان يكون قبلها او بعدها بهم يصح ان يكون المجرور بمن
تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك البهم كما يقال عشرون
درهما من الدراهم بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما يوجد
اسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت
بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها
وان قصدت بالدراهم جنسها فمن بيانية لصحة اطلاق اسم الجنس
على العشرين وفي كتاب المطابقات لابن الانباري ان البعض لا يزاد
متمسكا بقوله تعالى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة
في الطعن على بعض الصحابة رضي الله عنهم والحق ان من فيها للتبعيض
لا للتبعيض اي الذين هم هذا كذا في المغني على انك قد عرفت
ان التبعيض لا ينافي الكلية والزيادة شرط الجمهور لزيادة من ثلثة شروط
احدها تقديم نفي او نهي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الا
يعلمها وارجع البصر هل ترى من فطور وتقول ولا تقم من احد بل
من كتاب عندك والثاني تنكير مجرورها والثالث كونه فاعلا او مفعولا
او مبتدأ والمحكوم بالامثلة المذكورة قد يقع او مفعولا مطلقا نحو ما ضربنا

من شيء من زائدة ومن الثانية
موضحة للمصدر الذي قبلها فهي
مفعول به لان ضربنا متعد
الى واحد بنفسه والثالثة
زائدة لتعريف
المجرور بها
فاعل لم يكن
لان الفاعل
لا يكون
نكرة

لما كان بعيده شيء لا يسمى غائبة في المكان بهذا في كثير النسخ
لما كان المختار عند المصنف ما ذكره الباب من اختصاص
من الابتدائية في المكان وقد ذكر النحويون ان الى يجيء
لمن ومقابلها زعم المصنف ان الى انما تختصة
بالانتهاء في المكان تحصيلا لحسن المقابلة واستعمالها في غير المكان
على سبيل الاستعارة والتجوز لكن المفهوم من كلام المحققين
كالرضي وغيره انه لا خلاف لاحد في عدم اختصاص الى
بالمكان فانها تستعمل لانتهاء الغائية مطلقا مكانية
كانت نحو سرت من البصرة الى الكوفة او زمانية
نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو اعطيته من ماله

والظاهر ان الصاحب
آخر عن الانتهاء فان الانتهاء
لا بد ان يجيء من ابتداء ما

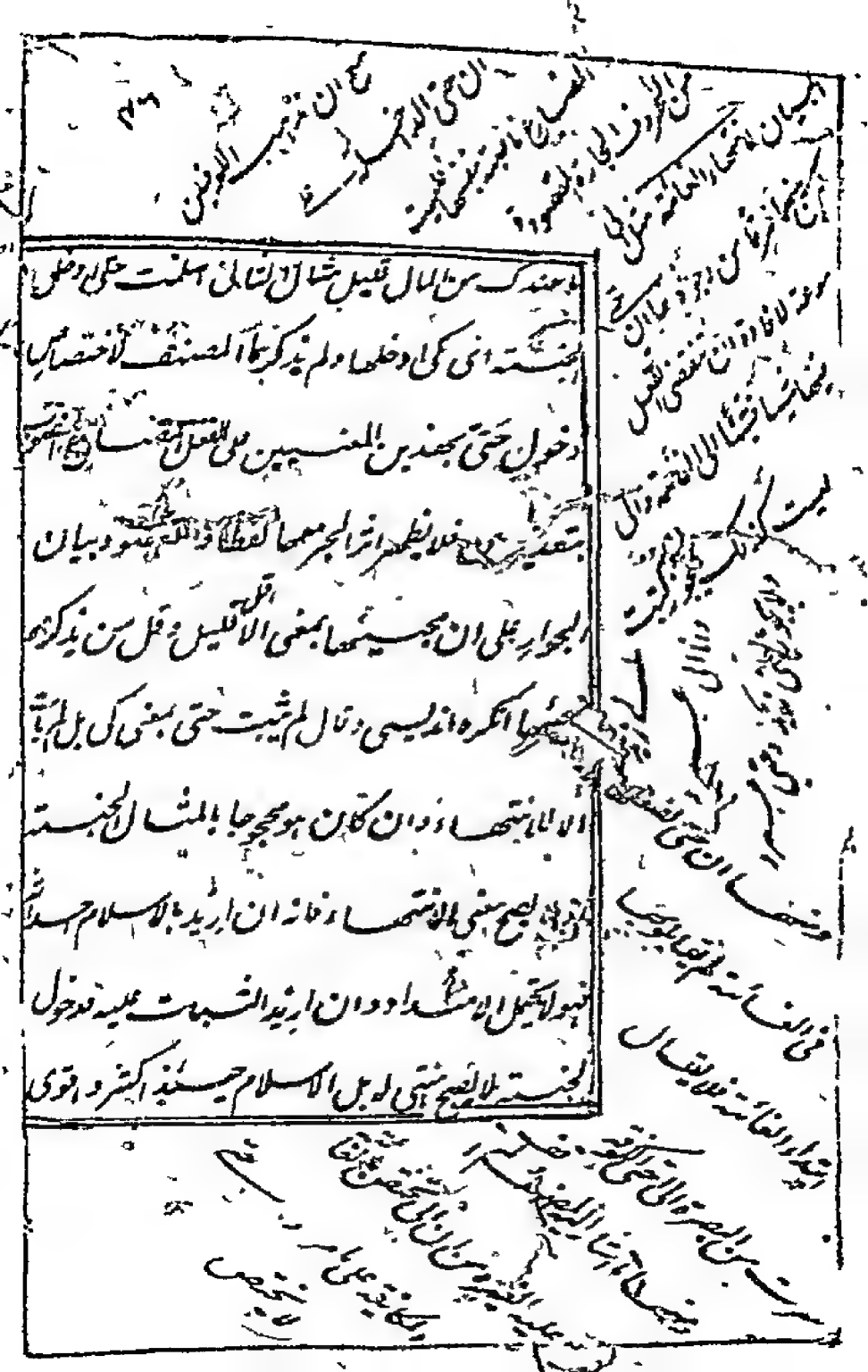

يستعمل للغائبة مطلقا نحو مت بكسر النون اصله
موتت فنقلت كسرة الواو الى النون ثم حذفت الواو
لالتقاء الساكنين البارحة الليل الماضية بلا فصل
على ما في القاموس والبارح الذوال فهي من الصفات
الغالبة والبارحة الاولى وفي شب حتى الصباح وفيها
ان ما بعدها حتى الجار ويجب ان يكون خبرا جزءا منه
او ما يلاقي آخر جزء منه نحو صمت رمضان حتى الفطر فلا يجوز
نمت الليل حتى نصفها او ثلثها وسيرا في مع جماعة حتى
ما بعد حتى جزءا قبلها كما في المغاطفة فلم يجز وانمت البارحة
حتى الصباح جائز لانه لا يجوز النصب المصنف بايا وما ينال

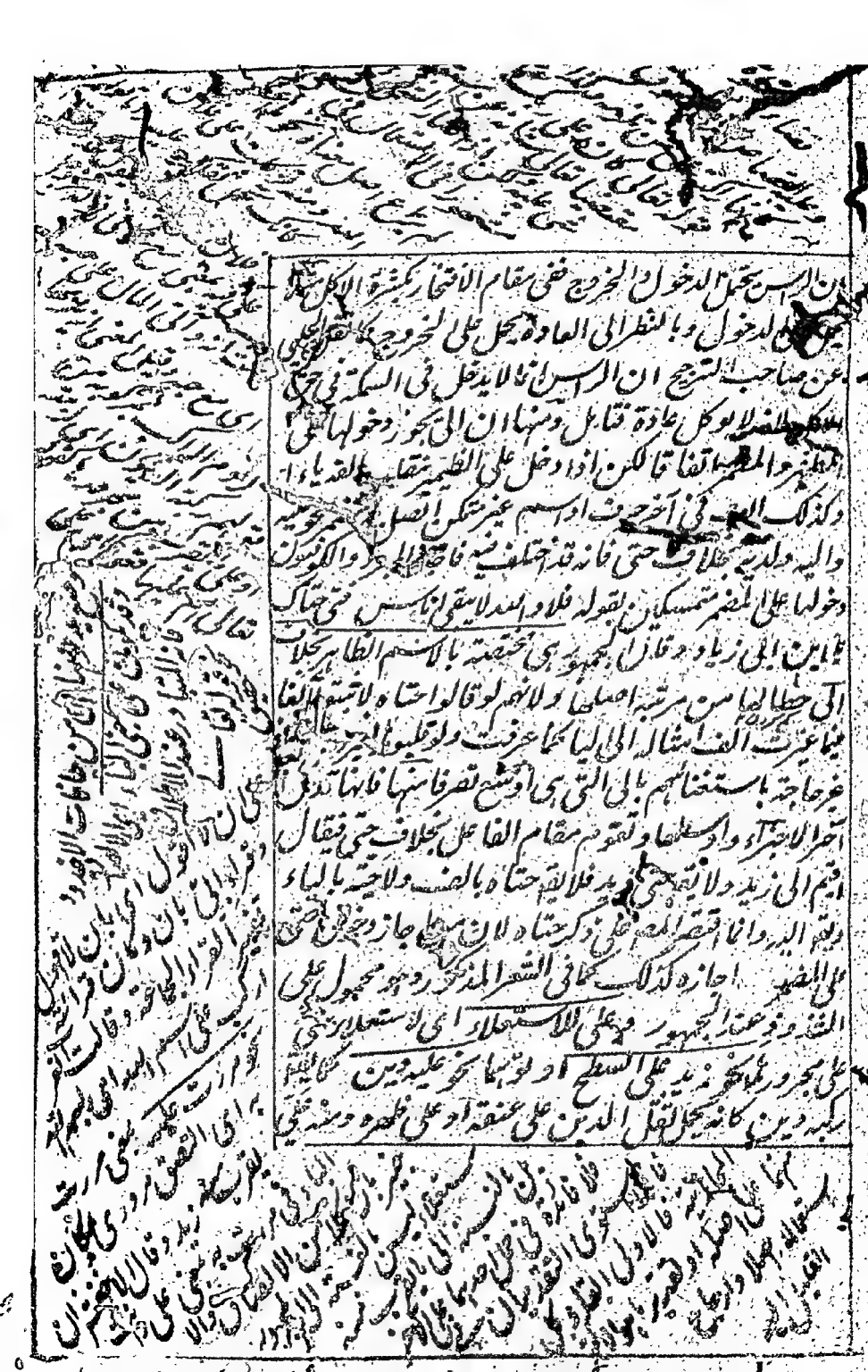

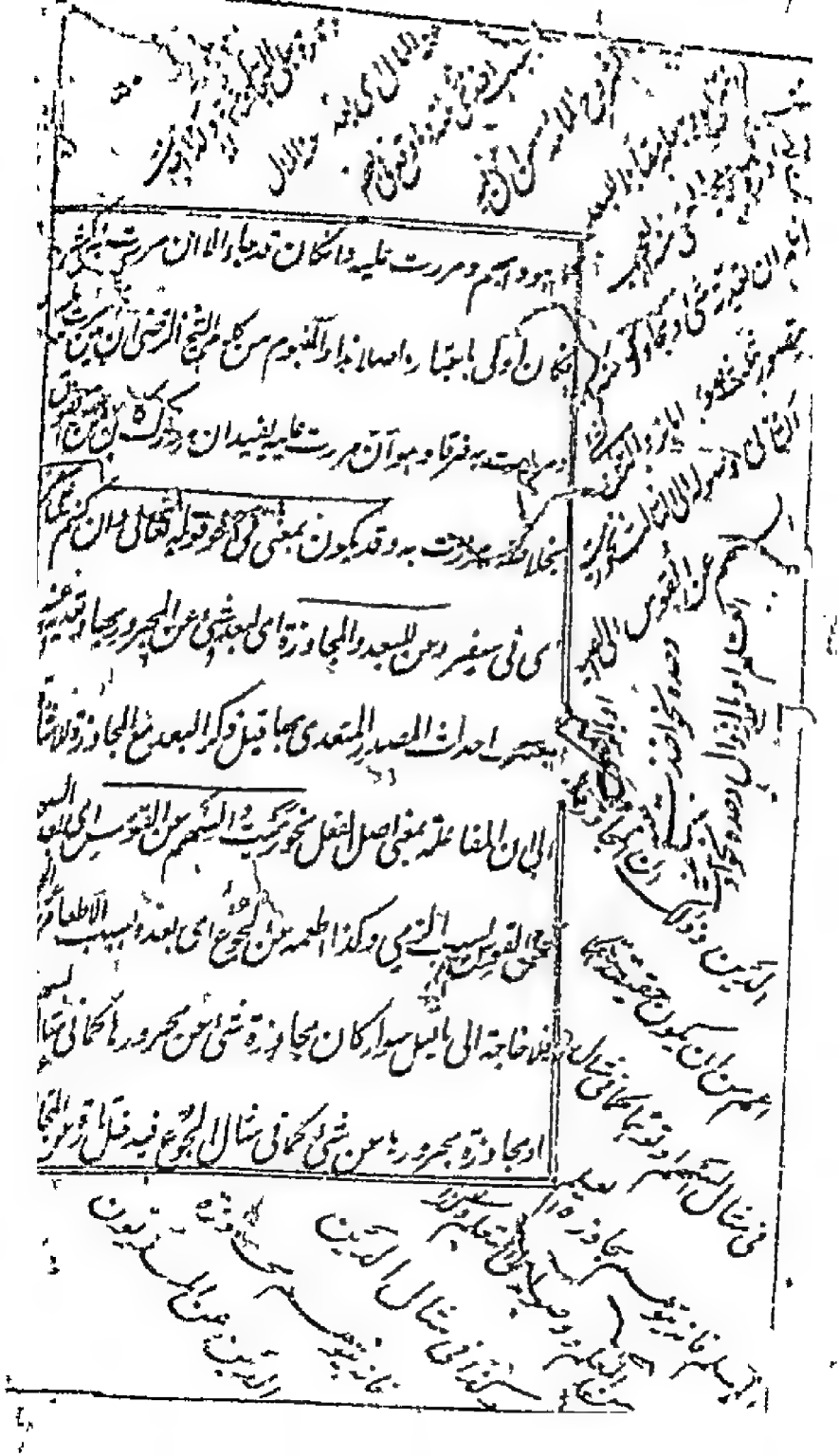

وهو كم كذلك فهو اما مرفوع ابدا على انه مبتدا او لا خبر له على ما حققه الرضي
لانه نظير قول رجل يقول كذا في التفضيل فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب
ههنا والما على نحو كم في الاعراب فهي رب رجل كريم لقيت منصوب
بلقيت وفي رب رجل كريم مرفوع على الابتداء ولا يخفى ان مذهب
الرضي في الخبر وفي اعرابه في بعض شروح المائة وقد يستعمل رب كما
يستعمل حسبك فاعند الكوفيين والاخفش قد يدخل على كلمة رب على الضمير
المبهم اي المجهول الذي يرى من غير قصد الى ظاهر يقصد تفسيره
بل هو المقدر ذهني كما في نعم رجلا زيد ومن حتم التزم ان يكون تمييز
مرفوع الجامد ولا يكون تمييزه الا نكرة موصوفة ولا يكون الضمير الا مفردا
مذكرا لانه اشد ابهاما من غيره والمقصد بهذا الضمير الابهام فما كان
ادخل كان اوفى حسنا جوادا لقيته او اكرمته فلجواب بحسب وجوب
رب رجلين ورب رجلا ورب امرأة ورب امرأتين ورب رجال او النكور فيقول
او جمعا على اطلاقه الضمير مع التمييز افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
والخلاف مبني على ان الضمير هل هو المقدر الذهني او المذكور فالبصريون
قالوا بالاول فلذلك افردوه والكوفيون بالثاني حيث كان بحسب
السؤال ان يقدر فاجروه على طبق الضمير المذكور في السؤال المقدر كانه
قيل أرجل من رجل جوادا او امرأة جوادة او رجلين جوادين او رجال
او نساء جوادات ربه رجلا ربها امرأة ربهما رجلين ربهما امرأتين والاوفق بالتذكير
التميز اعتبار الضمير من دعائمه يقال من جانب الكوفيين ان

والثالث انه قد تدخل او على اهم الظاهر انه قد يقال ان ذلك كما قيل
بكت قبل الهجير ما لها واحدة لانه انما يستقيم بعتبار ان لا
مع النفي والاستثناء فلا يقال لمعاوية الا زيدا امير ولا امير
الا زيد ولا امير ولكن يقع امثال هذه العبارة في كلام المتقنين
على المقصود وهي ان لك ان تقدر بعد الا غير لا محالة وبعد
وعليه فيما ذكرناه ان هذه الاحتمالات الاحد عشر هي الاشبه في
في الفوائد الضيائية فلا يكون الاحد عشر محتملا وفيها ايضا
لا تسمى الدال على الجواب بالجواب مع وجود ذلك كلام
العرب العرباء والمضر الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم نحو
الماء واعلم انه قد يحذف حرف الجر فيبقى اسمه بقاء على ما
والجار وجب لتعليق احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان
بعد الواو والفاء او بل هل ما اخذ فيه من
في الشعر ايضا فالواو كقوله قام الاحمق حاد في المحرق اي
مظلم الجرائب اي لبعد الطريق عن الاستطراق
قطعته او سلكته ايضا كقوله تمشي حبلى قد طرقت ومرضع اي
امرأة ذات رضيع بها المخاطبة بعلى خدعها اتيها ليلا وكذلك
رب امرأة ذات رضيع خدعتها اتيتها فلا تخلني انت عني ايضا
وبل كقوله بل بلد ذي صعد وصباب اي بل رب بلد ذات
ارتفاع وانحطاط قطعت الا الفاء وبل فلا خلاف عندهم

القوم خلا وعدا ای تجاوزهم زیدا ای منه عدّ تجاوزهم زیدا ای جاوزه
ولم یصله حاشا بجیم زیدا ای جانبه او الی اسم الفاعل المأخوذ
من الفعل المتقدم ای خلا الجائی منهم او جاوز الجائی منهم او جانب
الجائی منهم زیدا او الی بعض من المستثنی منه ای خلا بعض القوم او
جاوز او جانب زیدا والمراد کل بعض من القوم بجعل النکرة فی الاثبات
للاستغراق بقرینة الاستثناء کما عامت نفس ای کل نفس وجعل النکرة
للاستغراق بدلالة القرینة المذکورة فلا یرد ان مجاوزة البعض
او خلوه او مجانبه لا یستلزم مجاوزة الکل او خلوه او مجانبه وذلک ان
تجعل الضمیر للقوم وتقدر عن قبله ارادة لعدم تصرفه من جعل حاشا
بمعنی تبرء وقدر الفاعل فی حاشا ضمیر الله تعالی لتقدمه فی الاذان
والمعنی تبرء الله تعالی زیدا عن الجعی الی وقیل یمکن ان یجعل علی هذا
ایضا ضمیرا الی مصدر الفعل بمر الجعی زیدا عن تنزیه بجعل استماع الجعی وانتفاءه
منه بمنزلة تبرئة ایاه وعن القراء ان حاشا فعل لا فاعل له ولا یخفی فساده
وقیل الحق ان هذه الکلمات صارت بمعنی الا والنصب بعدها علی الاستثناء
ولا حاجة الی بیان تمثل الاعراب لها ولا الی تصحیح نواظلها ولا الی توجیه
ترک تذکیر التاء فیها فانها نواظل المذکور فی معنی جاوز القوم حاشا
زیدا وخلا زیدا وعدا زیدا لا معنی لهذا الکلام والا لتغیر لغة علی ما سبق کما لا یخفی
علی الواقف علی مواقع استعمال قولنا هذا الکلام فی ذلک الکلام فتامل وراجع
وقعت خلا وعدا بعد المصدر نحو خباری القوم ما خلا زیدا ما مصدریة

Marginalia

ان قيام المعنى طلب حاصل فى الدار فاذا اردت ان فى الدار هذا الحد
فانه يجب الفتح كذا فى شرح الرضى وكذا فى قولهم لاجرم ان زيدا قائم
فالفتح على ان لجرم بمعنى القطع اى لا قطع هذا الحكم ان لا يدعى لافرق والكسر
على ان جرما بمعنى القسم ولذلك يجاب القسم نحو لاجرم لآتينك فالفتح بالنظر الى
الاصل والكسر بمعنى القسم العارض بهذا الحكم يجرى عليه حكم القسم على ضعف
فتقول ان زيدا قائم كبيران وكذا اشهد تقول شهدت انك ذاهب بالكسر
والمشهور الفتح فيهما وكذا يجوز الامران فيما اذا دليت كلمة الواو بعد قولك
هذا وذلك تفسير الكلام السابق قال الله تعالى ذلكم ان الله موهن كيد
الكافرين فالفتح على ان واو كم خبر مبتدا محذوف وان عطف على هذا خبر
الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كثرت فعلى عطف ان مع خبرها
على الجملة المستقلة المحذوف احد جزئيها اى تولهم اول قولى التى احمد الله
فالكسر على ان المعنى الاول مقولى التى هذا الكلام الخاص كما تقول اول السورة
بسم الله الرحمن الرحيم والفتح ان المعنى اول اقوالى حمد الله فان الحمد بالمعنى المصدرى
الثنا باللسان قول لا مقول وعلى هذا يتعين ان يكون الضمير فى
العبارة بخلاف الاول يجوز الكسر مع بقائها على القول على معناه المصدرى بان
يكون التقدير اول اقوالى التى حمد الله تعالى بحذف المضاف واقامة
وهى للتشبيه هذا هو المعنى الغالب يليه المتفق عليه وقال الكوفيون تجىء
للتحقيق والتعريف اللام وزعم جماعة انها لا تكون للتشبيه الا اذا كان خبرا جامدا
نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيد قائم اذ قل الدار او عندك او يقوم

قليل وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما نسمع الكسائي الاعمال في
قياسا اذ لا فرق بينهما وبين ليتما وحكى بعضهم القياس علعلما وكانما لا يتهما
يتبين ان معنى الجملة كليتما وجدهم حسن لعلما بذلك لانه شديد مشابهة ليت في
الفضل والاباب ان الاعمال في ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في لعلما وكانما
الشيخ ابن الحاجب لم يسمع الاعمال الا في ليتما وما ذكره الزمخشري في المفصل
اختاره من جهة القياس وكان الاولى ان يقول موضع قول اكثر النحاة
لان هذه الامات يتبين بهذا النص وجه القياس الذي ثبت في المفصل بعد ثبوتها فيجعل جهلا
لعلما وكانما لا وجه لها مثلها في تغير معنى الابتداء وانما وكانما ولكنما لم تغير معنى
فلم تقو قوة الباقي في شرح الزنجي فاذا لحقت هذه الحروف فكانها زيدت واذا
علمت فانما زائدة حرفية غير كافة كما في قوله تعالى فبما رحمة الله من لم يجعل
تعالى قال بعض الحنفية انما الهلك الا وهذا ادعى الزمخشري ان انما بالفتح
يفيد القصر كما بالكسر وقال بعض النحاة ان هذا شئ تفرد به الزمخشري
ولا يعرف القول بذلك لان انما بالكسر يصح المعنى وادعى الزمخشري ان الا
زيد مطلق فهو امثال لا ما بالكسر والآية مثال لانما بالفتح ولو ذكر
بانما لكانت مثالا لهما اذ قد اجتمعا فيه وفي اكثر النسخ وقع المثال ان
الا واحد فيكون كقولهم امثالين بكسر النوع الثالث حروف ان
ما ولا لات شان ليس لهن الجازيون والتميميون والحجازيون اعمل
ليس فيما مطلقا وعلى العكس عمل ليس فيما مطلقا وهن ان ما
الا وما لا تقدم الزجي ان الشرط انه لا يعمل عمل ليس الا قياسا ولا

النوع الخامس حروف تنصب الفعل المضارع وهي اربعة عشر حرفا وهي
الكوفيون نيف أخرى وهي حتى ولام الجحود والفاء والواو والجوب
على ان ان مضمرة بعدها وانما عملت هذه الحروف النصب لان ان
يوافق ان المشبهة بالفعل بعد تحقيقها ومعنى في جعل ما دخلت
ولكن ولكن هذه الحروف مختصة بالفعل لانها بمعنى الاستقبال
الخليل ان الحرف انما نصب ان خلف الباقي لا نصب الفعل الا
بعدها والاكثرون على خلافه فان وقع مصدر بعض هذه الحروف
للاسم دخل الا على الفعل المتصرف لا مصدر لغير المتصرف حتى
قوله ان حتى ان يكون قد نصب اسما مختصة لا مصدرية بالاتفاق
كلام ابن الحاجب في شرح المفصل من بحث حروف المصدر انها مصدرية
ويقدر بالتوقع اي وفي توقع اضرب اياهم ثم اعلم ان ما دخلها يكون
لقوله تعالى لولا ان من لهو علينا لكان جواب لو مرادا ان قالوا الا
لئلا يعلم اهل الكتاب شنان قوم ان صدوكم عن المسجد الحرام ان
وكقولك اعجبني ان قمت وسعدا لها ما جعلته شيئا ان اخبار ان نصب
وتخفيف بالاستقبال كذا في الرضي وزعم ابن طاهر ان التي تدخل على
هي التي تدخل المضارع وتنصبه بل هي مخففة من المثقلة او غيره او زائدة على
حسب المقام وذلك لان الداخلة على المضارع لما كانت مختصة بالاستقبال
كانت كالسين او سوف فكيف تدخل على الماضي ولو دخلت عليه لحكم عليها
بالنصب كما حكم على سوف الماضي المجرد لبعدان الشرطية دلالة قال

تريد ان تصح وجبت عنه بلا تمحافظة على نظم القرآن وغيره بما سيعين الوضع
منقرا الواقع وكذا قولك ان دخلت الجنة تريد ان دخل الجنة في دار البقا
وجبت عنه بلا في المثالين المذكورين للاستقبال ليس لدخول ان بل لتقييده
خارجية لان محل الشرط يدخول ان للاستقبال مما لا يدل عليه عقل ونقل ولا استعمال
هذا غاية ما يعطيه في تطبيق كلام المصنف كلام ائمة النحو والا فهو كما ترى ولما ذكر ان
ان يجعل عوضا في تاويل المصدر ماضيا او مضارعا ومتى ان هذا المصدر
وسيع اتى مختصا بجواب ان ما يفيد تسمى مصدرية فالتسمية بهما كالتسمية في
قولك لسمي يدلف نادى شاع اطلاق المسميات على افراد الشيء ونعم اذا قوبلت
المصدرية المخففة والمشددة يراد به ان هذا مما لا يخفى على من تتبع كلامهم ولن
لا يدخل الا على المضارع ويخلصه للاستقبال وينفيه النفي بلا تاكيد ولا تابيد على
ما في المغني وقيل انها تاكيد لنفي المستقبل واختاره الزمخشري في كشافه فان الاصل
في نفي اصل الفعل فاذا اردت المبالغة والتاكيد في نفي القيام قلت لن اقوم
وهذا مستفاد من استقراء كلام العرب ولذا قال سيبويه لن اضرب في نفي لقوله
فجعلها مقابلة السين المفيد للتاكيد وقيل اي للتاكيد النفي واختاره الزمخشري
في انموذجه وزيف بانه لو كانت للتابيد لم يفيد منفيها باليوم في قلن اكلم اليوم انسيا
والصحيح انها للتاكيد في دلن ابرح حتى يأذن لي اي فان التابيد والا انتهاء يتعارضان
ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه ولتناقض الادلة المتقدمة
الدالة على وقوع رؤيته تعالى في الآخرة المذكورة في كتب الكلابية من ان
جواب موسى صلوات الله تعالى على نبينا وعليه السلام حين قال رب ارني انظر

الواني المراد بكونها للجواب كونها في كلام مجاب بكلام آخر ملفوظا او مقدرا
والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي فيها اذن جزاء المضمون كلام آخر
وفي المفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل اناتيك فتقول اذن اكرمك فنصب
الكلام قد اجبته وصيرت اكرامك جزاء على اتيانه وفي شرح التسهيل نعني بالجواب
جواب المتكلم على التحقيق بل قد يكون جوابا لمتكلم وقد يكون جوابا لتقدير ثبوت
فمثال الاول ما ذكر ومثال الثاني قولك لمن اكرمتني اذن اكرمك لانه في التقدير
جواب متكلم سأل وانما يكون مرتبطا بالاكرام فاجاب ارتباطا كما سيجيء انما معنى الجزاء
فيها حتى يصح تقدير مصرحا به وفي شرح اللباب اذن جواب جزاء وهذا وضعه
يقال لمن قال اناتيك اذن اكرمك فهو جواب لقوله وجزاء لفعله وفي المغني
قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال شلوبين في كل موضع وقال الفارسي
في الاكثر وقد يتمحض للجواب بدليل انه يلغى اهملك فتقول اذن اظنك صادقا فالاذ
لا مجازات ههنا انتهى والاكثر ان يكون جوابا لان وملفوظا بهما او مقدرين
فالاول نحو ان جئتني اذن اكرمك وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن
رحمة ربي اذا لامسكتم والثاني نحو قولهم تأتيك فتقول اذن اكرمك اي ان
تأتني اذن اكرمك قال السيرافي واذا كان معه من الله اذن لم يجب كلام
بما تعلق هذا الكلام مع حذف بعض الاشغلة وفي بعض شروح الكافية اذن
فولك تدخل الجنة جواب لمن قال سألت كانه يسأل عنك بأل فعلة وجزاء
لاسلامه كانك تقول اذا سألت تدخل الجنة وقد يكون بالجعل بعد اذن
جزاء له في كلام المجيب اذن كما تقيم اسألت اذن ادخل الجنة فانه جواب

دون انك كقولك ائتني بعيب اكرمك عليه ولا يجوز ان تنصب الفعل وانت تريد
دون ذلك لان عمل ما بعد الحرف فيما قبله ولا يجوز ان تنصب الفعل وانت تريد
ان تقول ائتني لاكرمك لان لام كي لا تعمل مضمرة كما تعمل ان ولن ولكي
لا تعمل لما في الحال ولا يلزم من ذلك ان تعمل كما كان الفعل مستقبلا حتى يرد
انه لا يعمل في صورة انما خير لان الفعل مستقبلا فتجوز ان تكرمك اذن اكرمك
كان خبرا مقبلا او جزاء او جوابا بخلاف اذن اكرمك لان معنى اذن
اكرمك الجزم وهو اسم اذن للخبر ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى الجواب والجزاء
بتاويل كونهما مفهوما بعبارة الفوائد الضيائية حيث قال بعد ذكر كون
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في المستقبل الا بتاويل المجموع من حيث المجموع كما
يحمل ما يفهم من المعنى لبعض النحاة شي وانت تعلم ان مضمون الجواب تحمل ان يكون
ماضيا او حاليا او مستقبلا بخلاف قولك في جواب من قال ائتني اذن اتيتك
عقيب ذلك وقولك اذن ما جئتك اذن تدخل الجنة وكذا الجزاء يجوز ان يكون
ماضيا بخلاف قولك اكرمك او مستقبلا بخلاف ائتني اذن تدخل الجنة ولا يكون
حاليا الا في ضمن الاستمرار بخلاف اذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن
مصلحون اي هذا ما دأبهم المستمر وهذا ان اريد بالجزاء الجزاء النحوي اما الواقع
معنى بلا شك فلا شك في جواز كونه ماضيا وحاليا ومستقبلا بالنسبة الى زمان
المتكلم واما بالنسبة الى الفعل الذي هو جزاء له فلا يكون الا مستقبلا اذ مكافأة
الفعل يكون بعده لكن لا يقتضي ان الفعل الذي دخل عليه اذن فعل مستقبل
فقوله لعمرك اذن لا فتناك اي لو كنت لهم شيئا لكنت لا فتناك فالجزاء
جزاء الكون فالتعريف الذي في قوله فهي لا تحل الا على المستقبل غير تام الا

المكان نحو اجلس مكان زيد جلس فيه والى الزمان نحو اجي حين يقدم
فيه الامير وانتهى ويلزمه الاضافة بمنزلة كل مع المضاف اليه النكرة
وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول في المعرفة اي الرجل فيكون بمعنى بعض
من الرجل وكذا اي الاعلين بمعنى وحيد منهما وقد يستغنى عما دخل الاضافة
نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى نحو ايهم يضربني اضربه كلمة اي ههنا
مرفوعة على الابتداء والاختلاف في خبرها كما مر في من اي ان يضربني
زيد اضربه وان يضربني عمر اضربه وهذا انما يصح اذا كان زيد وعمر
داخلين فيما يرجع اليه ضمير اي وهي وهو لا يستعمل الا مضافا الى ظرف فيه
والعامل فيه وفي كل ظرف فيه معنى ان الشرطية شرط على ما قال الا كثرون
لاجراده على ما قال ابو علي لعدم جواز ذلك في غير الظروف على امر ائتني
بالقول ايهم جاؤك فاضرب يصيب ايهم وهي اي لفظ متى للزمان خاصة
اي لاستغراق الزمان وبحتها المزيدة فتزيدها ابهاما واستغراقا
مثل متى تذهب اذهب اي ان تذهب اليوم الذي تذهب فيه اذهب
اليوم في ذلك وان تذهب غدا اذهب غدا وابن وهي للمكان
اي لاستغراق الامكنة وقد يلحقها ما المزيدة كما في متى مثل ابن ما تمش
امشي اي ان تمش الى اي مكان امش الى المسجد بكسر الجيم على خلاف القياس
وان تمش الى السوق امش الى السوق واني قيل انها تجيء بمعنى
اين ومتى وكيف الى الاول اشار المصنف بقوله وهي للمكان اي كما
في الرضي الا ان الى الاستقبال الا مع من ظاهرة او مقدرة نحو فاصبحت

العرب بفتحها بمعنى الثلثة الى التسعة اذا اريد بها لفظ عشر مضيف
ايضا نحو بضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة وكذا مع عشرين واخواتها
على ما هو المشهور من جواز استعمال بضع في جميع العقود وقال الجوهري
اذا جاوزت لفظة عشرة ذهب البضع فلا يقال بضع وعشرون ويمكن ان يقال
انه داخل في الاسم الاول حكما فانه قائم مقام واحد من الثلثة الى التسعة
الى التسعة لاعلى التعيين فلم يجعله اسما عاشرا للاسم الاول لفظ عشر
الاولى ان يقول عشرة كما في المبرد فان ما فوق الاثنين من العدد
موضوع على التانيث في اصل وضعه وهو ان يعبر به عن مطلق العدد قبل
ان يستعمل في المعدود نحو ستة ضعف ثلثة ولا يقال ستة ضعف ثلثة
وانما يعرض له سقوط التاء عند استعماله في المعدود المؤنث ولهذا
يقع عدد ثلثة وابقعه الى عشرة من اصول العدد وثلثة وارابعا الى عشرة
متفرعا منها باسقاط التاء وعكسوا في واحد واحدة واثنان واثنتان
الا ان يقال اوردوه بدون التاء ليشعر من اول الامر بان كون مميزه من الاسم
بامر انما هو عند استعماله في المعدود فانه عند استعماله في المعنى العدد
يكون علما غير محتاج الى التمييز والمنع من الصرف ويقع بتعدد بل تخصيص
في قولك بعشرة ضعف خمسة او عشرون الظاهر انه معطوف على
عشر فهو مجرور محلا مرفوع على الحكاية عن الامثال المذكورة مثلا
اذ تقول او اربعون او ستون او ثمانون او تسعون لا يحتاج
بملبك ان الحين اختصار وذكر عشر كما في المصباح فان عشرون واخواتها

Marginal Urdu text

مؤنث فاخذ العلامة وسقطت فى المؤنث للفرق لان علامة
علامة وقربها ان اسم العدد ياصل بناؤه العددي موضوع مع التاء
كما عرفت فاستصحبوها واستعملوها فى المعدود وسقطوها فى المؤنث للفرق
وتذكير الجزء الثانى وهو شر كراهية اجتماع التانيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة فان تانيث احدهما بالتاء والآخر
بالالف وكذا فى اثنتا عشرة فان تانيث احدهما بالتاء والمانع من الآخر
وهو الالف وكذا فى ثلث عشرة الى تسع عشرة وامرأة عشرة امرأة
وامرأة عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة بتذكير الاول ابقاء له
على حاله قبل التركيب وتانيث الثانى لانتفاء المانع عن تانيثه الذى كان
قبل التركيب وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث علم ان بين
تركيب عشر مع الالفاظ التسعة كما عرفت هو بخروج الاسمان مبنيا
ومبنيان على الفتح لتضمن حرف العطف وانما فعلوا ذلك لقرب التركيب
من مرتبة الاحاد التى الفاظها مفردة وما طريق التركيب فيها الوصل
والاتصال وكذا اخواتها الى تسع وتسعين واخواتها مع ثلثمائة الى
الى تعيين على سبيل العطف اى عطف المعدود على المضاف الى
الكثير الشائع لا المضاف اليه احد وعشرون الخ وذلك لبعده عن مرتبة
الاحاد فقوله على سبيل الاضافة جواب لما يجذف الفاء وهو جائز وان
اقل ليس بقول يختص المميز ذكرا فتقول جوابا لمن قال كم عندك رجلا
ثلثة رجال ولا تقول ثلث رجال الا فى ضرورة الشعر ويختص المميز
تركيب الوجهين والاثنين لانى غير جملة ولا شبهها الا فى لغة شاذة

عشر حلا وناقة واربع عشرة وبيتا كذا في شرح الرضي والاسم الثاني
من الاسماء الاربعة كم في القاموس اسم ناقص مبني على السكون او مؤلف
من كاف التشبيه وما قصرت وهكذا ومعنى عنه المعنى التركيبي معناه عدد مبهم
فان الاستفهامية بمعنى اي عدد والخبرية بمعنى عدد وكثير فالاستفهامية يعلم
مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية يعلم مبهم عند المخاطب
ويعرفه المتكلم اما العدد فهو معلوم عند المخاطب مبهما ولذا احتيج الى التمييز وهو
اي لفظكم على نوعين اي على وجهين وكلا الوجهين يشتركان في كونه لتمييز
الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير والانشاء
والبناء في ذلك ستة الثانية خبرية لا خلاف البتة فنحو كم رجل ضربت اجمالا
لضرب كثير من الرجال انشاء الاستكثار الضرب لذا لم يكذبك ما ضربت
كثيرا من الرجال لا يقال لم كذبت ما استكثرت فهو انشاء وخبر وخبر وتحقيق
ذلك تطلب من شرح الرضي في بحث الكنايات وافعال المدح وهذا هي
احد النوعين كم التي هي استفهامية وذلك ان لفظكم متضمنا لمعنى الاستفهام
ولذا يقترن بمدلولها الهمزة وهو منصوب المميز نحو كم رجلا ضربت اعشرين
ام ثلثين ويجوز ان يقع عشرين ام ثلثين وذلك لاحتمال ان يكون كم مبتدا
وان يكون منصوبا بالاضمار على شريطة التفسير مثلا زيدا ضربت كان الفعل
المذوف يقدر بعدكم لئلا يفوت الصدارة اعلم ان مميز كم الاستفهامية
يكون منصوبا اتفاقا واما في جر مميزه فخلاف فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع
مطلقا وقيل ان جرت كم بحرف جر يجوز نحو بكم درهم اشتريت ليجاز كم

بهمزة مكسورة بعد الكاف بعدها نون ساكنة وهو اى لفظ كائن
مثل كم الخبرية فى الابهام والافتقار الى التمييز والبناء والتصدير
واضافة الكثير لكن بخالفها فى سور الاول ان كم بسيطة على الصحيح وكائن
مركب من كاف التشبيه واى المنونة التى هى فى غاية الابهام اذا
قطعت عن الاضافة لكن انحى عن الخبرية بمعناها الافرادى وصار بمعنى
كاسم وجهد والمراد منه عدد مبهم مثل كم الخبرية ولاجل ان المراد
منه المعنى الافرادى لا المعنى التركيبى صار كانه اسم مبنى على السكون آخره
نون ساكنة فشبهت نونه النون الاصلية فلذا جاز الوقف عليها
بالنون ومن رسم فى المصحف نونا تبع التنوين لا صورة لها فى الخط
ومن وقف عليها بحذف النون اعتبر حكمها فى الاصل وهو الحذف فى
الثانى ان مميز كم مجرور ومن غالبا حتى قال الرضى لم اطلع على منصوب
بعد كاين والمشهور المعنى كائن لنا فضلا عليكم ومنه والثالث ان مميز
لا يقع الا مفردا بخلاف كم على عرفت اعلم ان الجمهور على ان كائن
لا يقع استفهامية وقال بعضهم قد يكون كائن متضمنا لمعنى الاستفهام
نحو كائن رجلا عندك واستدلوا على ذلك بقول ابى بن كعب
لابن مسعود كم كائن تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسيجئ
ان شاء الله تعالى ان عرفت هذا فالاولى ان يقول الجمهور ولا يكون متضمنا معنى الاستفهام
نحو قال فى كذا ليكون على اختيار مذهب الجمهور وينبغى ان يبدل الكاف بالكاف
لما جررت بها ما يجر بمثل الاستفهام لصورة الاعراب والجر لصيغة المتكلم
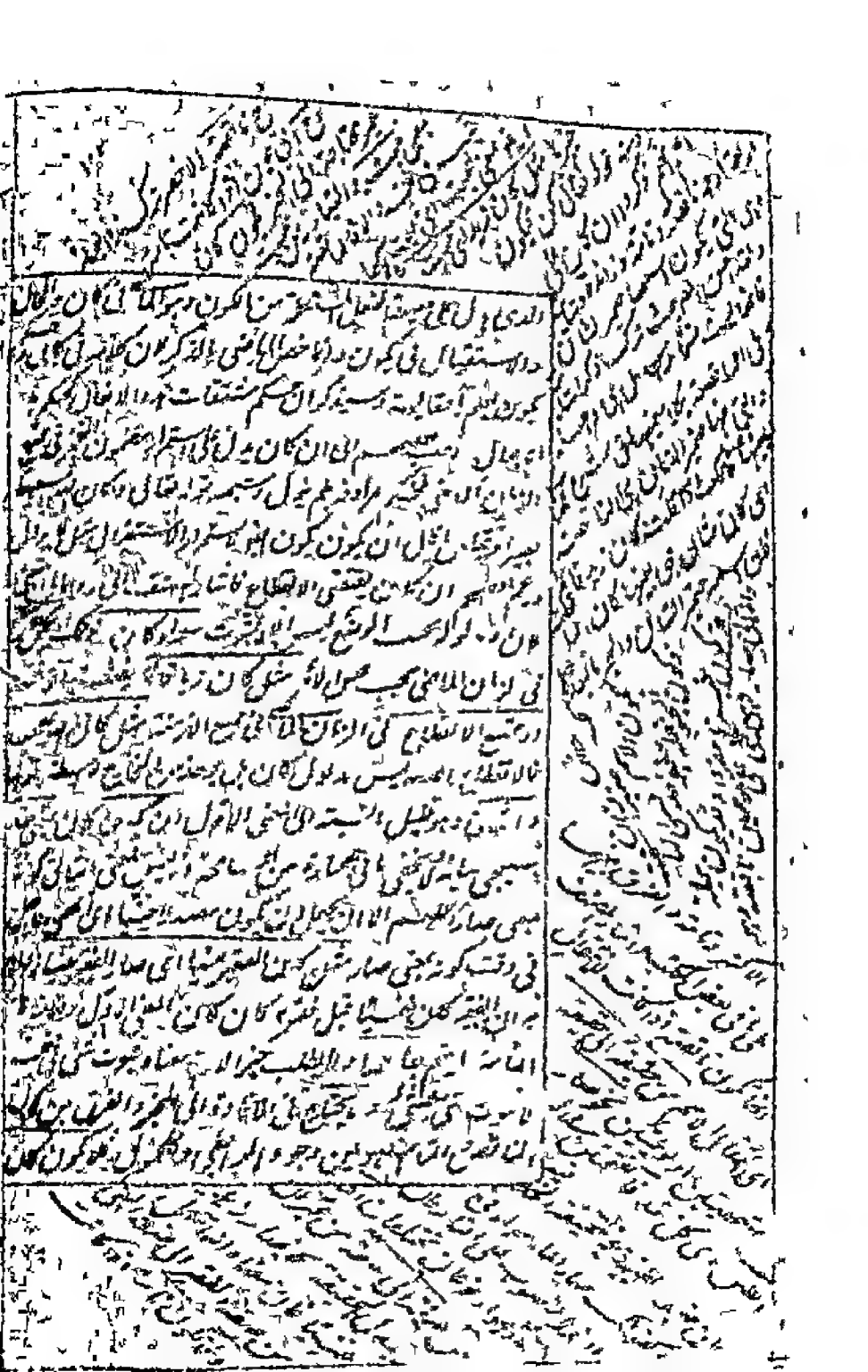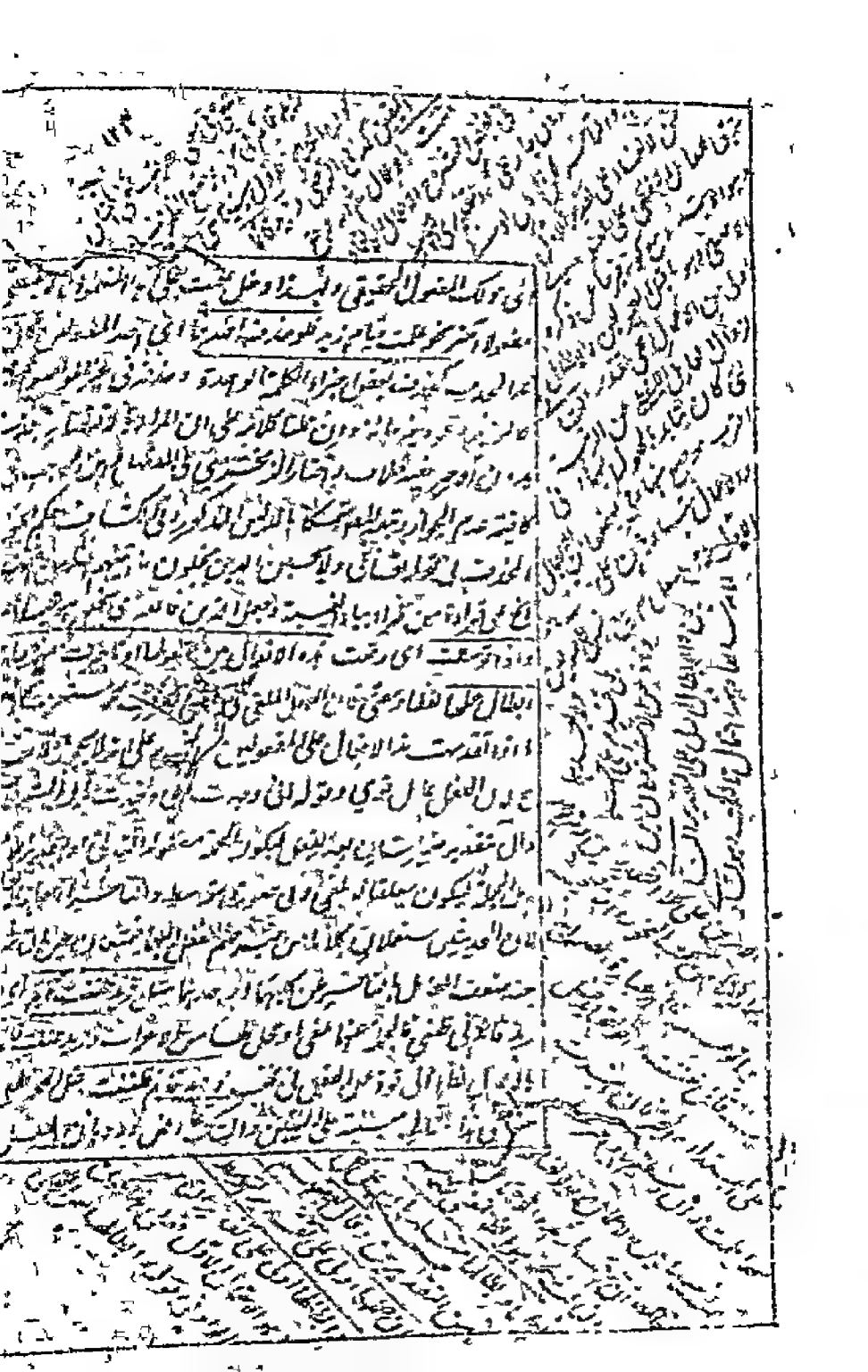
البارزة المرفوعة بالفعل اللهم الا ان يلتزم كثير افعال غير منصرفة
لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال وثلثة منها من تلك
الاسماء الستة موضوعة للماضي وفي كل منها معنى التعجب فاذا
كانت فيها بعد لكن فيه زيادة معنى ليس في بعد فكان
هيهات بمنزلة ان يقال بعد جدا او ابا بعده وكذا في شتان
ما اشد افتراقهما وفي سرعان ما اسرعه وهذه الثلثة ترفع الاسم بالفاعلية
اي يكون الاسم فاعلها احدها هيهات وفي تاؤها الحركات الثلثة
والغلب لها ولي همزة فتح ايضا مع ثبات التاء ايضا فصارت ستة
وقد ينون في هذه اللغات الستة فصارت اثني عشر وقد يحذف التاء
في هيهات ايضا فصارت اربع عشر وقد يلحق الكاف هذه الرابعة
عشر فيصير ايضا ستة وقد ينون ايضا وقد يلحق ايضا بهمزة ونون مفتوحة
قبل نون المشددة فانه موضوع لبعد من كرم نحو هيهات زيد اي
بعد وثانيها سرعان بتثليث السين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح
العين فانه موضوع لسرع نحو سرعان زيد اي اسرع
وثالثها شتان بفتح الشين المعجمة وتشديد التاء وفتح النون وقد تكسر
في بعض اللغات ماخوذ من شت بمعنى التفريق فانه موضوع لافتراق
بمعنى تفارق والمرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون
عطفا كذا في الرضي مثل شتان زيد وعمرو اي افترقا زيد وعمرو
وفهم شتان ما بين زيد وعمرو بزيادة ما وقد يقال شتان بين زيد